الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دراسة تحليلية وتقييمية لدور الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

اعداد الطلبة		المشرف
1	غربوج إكرام	ريغي هشام
2	فليح بشرى	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
لواعر لخميسي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
سراج وهيبة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دراسة تحليلية وتقييمية لدور الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

اعداد الطلبة		المشرف
1	غربوج إكرام	ريغي هشام
2	فليح بشرى	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
لواعر لخميسي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
سراج وهيبة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

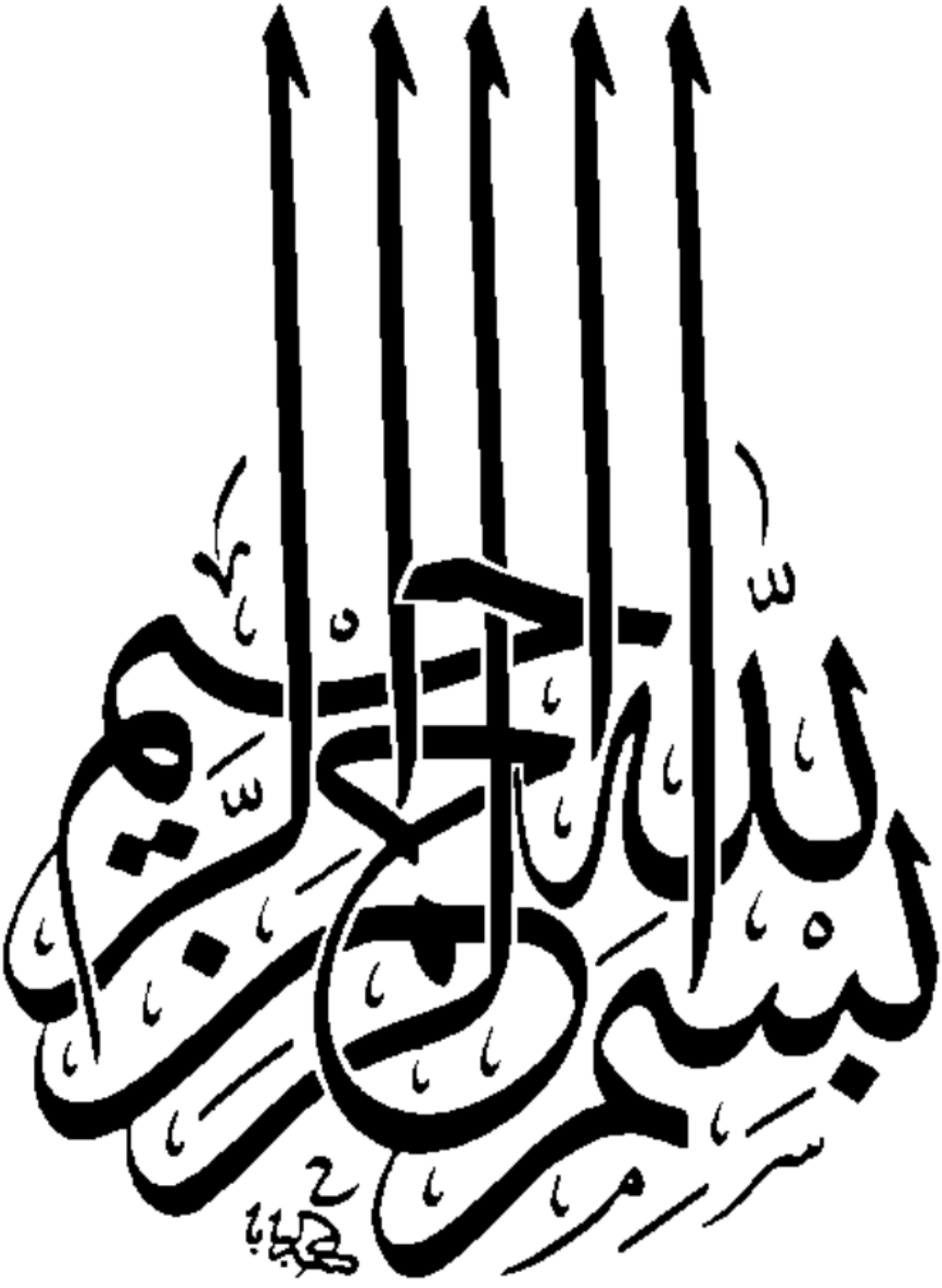
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذنا

الفاضل: ريغي هشام

على إشرافه على هذا العمل،

وما أبداه من نصائح قيمة وتوجيهات ونقاشات بناءة حول الموضوع.

إهداء

أولا وقبل كل شيء الحمد والشكر لله الذي أعانني طوال مشواري الدراسي ووفقني لإتمام هذا العمل

وأهدي هذا العمل للوالدين العزيزين حفظهما الله وأطال عمرهما وحفظهما،وكل إخوتي وأخواتي وكل صغار العائلة وجميع الأصدقاء

وأستاذي المشرف على هذا العملوكل من ساعدني في إتمامه.

غربوج إكرام

إهداء

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه الحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لنهتدي لولا هدانا الله

أهدي هذا العمل إلى:

أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إخوتي حفظهم الله ووفقهم في حياتهم

أستاذي المشرف الدكتور ريغي هشام

رفقاء الروح وكل من ساعدني ودعمني

بشرى فليح

ملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم درجة تأثير الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019. فخلال هذه الفترة سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا مستمرا في رصيده والذي كان من بين أسبابه إنخفاض قيمة الصادرات من المحروقات حيث أثر هذا الانخفاض على رصيد الميزان التجاري وبالتالي على رصيد الحساب الجاري الخارجي، في ظل ضعف باقي مكونات ميزان المدفوعات، وأهمها الصادرات السلعية خارج المحروقات التي سجلت مستويات متدنية جدا خلال جميع سنوات فترة الدراسة. وهناك العديد من السبل التي يمكن من خلالها ترقية الصادرات السلعية خارج المحروقات منها توفير مناخ استثماري ملائم للاستثمار وترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الصادرات، الصادرات السلعية خارج المحروقات، ميزان المدفوعات.

Abstract

The underpinning purpose of this research is to analyze and evaluatethe degree of the non-hydrocarbon commodity exports impact on the performance of the balance of payments in Algeria from 2014 to 2019. During this period, the balance of payments was constantly in deficit. This deficit was caused by a decrease in the value of hydrocarbon exports that, in turn, affected the funds of the trade balance and thus the balance of the external current account in light of the payment balance rest components weakness, the most important of which are non-hydrocarbon commodity exports, which recorded very low levels throughout study period. There are many ways through which non-hydrocarbon commodity exports can be promoted. For instance, providing an investment, and promoting the exports of small and medium enterprises.

Keywords: foreign trade, exports, non- hydrocarbon commodity exports, balance of payments.

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
كلمة شكر	–
إهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	IX
مقدمة	أ – ب
الفصل الأول: الإطار النظري التجارة الخارجية والصادرات	1
تمهيد	2
المبحث الأوّل: ماهية التجارة الخارجية	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	3
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	3
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني :نظريات التجارة الخارجية و أسباب قيامها	4
الفرع الأول :نظريات التجارة الخارجية	4
الفرع الثاني :أسباب قيام التجارة الخارجية	10
المبحث الثاني :مفاهيم حول التصدير	11
المطلب الأول :مفهوم التصدير وأهميته والظروف المحيطة به	11
الفرع الأول :مفهوم التصدير	11
الفرع الثاني :أهمية التصدير	12
الفرع الثالث :الظروف المحيطة بالتصدير	12
المطلب الثاني:خطوات التصدير ومؤشراته	14
الفرع الأول :خطوات التصدير	14
الفرع الثاني :مؤشرات التصدير	16
خلاصة الفصل الأول	19
الفصل الثاني :الإطار النظري لمفاهيم حول ميزان المدفوعات	20

تمهيد	21
المبحث الأول :مدخل عام إلى ميزان المدفوعات	22
المطلب الأول :مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته	22
الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	22
الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات	22
المطلب الثاني:عناصر ميزان المدفوعات	23
المبحث الثاني :التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته	27
المطلب الأول :التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات	27
الفرع الأول :توازن ميزان المدفوعات	27
الفرع الثاني :إختلال ميزان المدفوعات	29
المطلب الثاني :طرق تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات	30
خلاصة الفصل الثاني	33
الفصل الثالث: تحليل تطور الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	34
تمهيد	
المبحث الأول:تحليل تطور الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	35
المطلبالأول: تطور الصادرات السلعية حسب مجموعة الاستعمال خلال الفترة	35
المطلب الثاني: تطور الصادرات السلعية حسب قطاع النشاط	36
المطلبالثالث: تطور الصادرات السلعية حسب المناطق والدول العشرة الأوائل العميلة للجزائر	38
المبحث الثاني: أثر الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2019 وسبل ترقية هذه الصادرات	41
المطلب الأول: أثر الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	41
المطلب الثاني: سبل ترقية الصادرات السلعية خارج المحروقات في الجزائر	46
خلاصة الفصل الثالث	49
خاتمة	51
قائمة المراجع	54

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح ندرة ووفرة عناصر الإنتاج	9
1-3	تطور الصادرات السلعية حسب مجموعة الاستعمال	36
2-3	هيكل الصادرات السلعية حسب قطاع الاستعمال	36
3-3	تطور الصادرات حسب قطاع النشاط	37
4-3	هيكل الصادرات حسب قطاع النشاط	38
5-3	تطور الصادرات السلعية حسب المناطق	39
6-3	هيكل الصادرات السلعية حسب المناطق	39
7-3	تطور هيكل أكبر عشر دول عميلة للجزائر	40
8-3	تكملة هيكل أكبر عشر دول عملية للجزائر	40
9-3	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	45

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-3	تطور متوسط سعر النفط الجزائري(صحاري بلند) دولار/برميل خلال الفترة جانفي – ديسمبر 2014	43
2-3	تطور متوسط سعر النفط الجزائري الفوري (صحاري بلند) دولار/برميل خلال الفترة 2015-2019	43

مقدمة

تمهيد:

تستخدم مختلف دول العالم العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية لتقييم الوضعية الاقتصادية لها، حيث تسمح لها عملية التقييم هذه بمعرفة مدى صحة مختلف القرارات الاقتصادية المتخذة في حالة تنفيذها بالكامل، والقيام باتخاذ قرارات تصحيحية إذا استوجبت عملية التقييم ذلك. ويعتبر ميزان المدفوعات الذي يعبر عن مختلف المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة والعالم الخارجي من بين أهم هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تسعى مختلف الدول لتحسين أدائه من خلال تحسين أداء مختلف مكوناته. وتعتبر الصادرات، وخاصة السلعية منها، من بين أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الميزان التجاري، لهذا تعمل مختلف الدول على اتخاذ القرارات المناسبة لترقية صادراتها السلعية. والجزائر كغيرها من الدول تستخدم ميزان مدفوعاتها كمؤشر لتقييم وضعيتها الاقتصادية، حيث تعمل جاهدة على تحسين أدائه من خلال ترقية صادراتها السلعية، خاصة الصادرات السلعية خارج المحروقات. ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما دور الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019؟"

وللإجابةعلى هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- لماذا تعتبر الصادرات مهمة بالنسبة للدول؟
- هل يعتبر ميزان المدفوعات مؤشرا جيدا لتقييم الوضع الإقتصادي؟
- ما مدى مساهمة الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019؟

1)فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وبالتالي على الأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- تعتبر الصادرات مهمة بالنسبة للدول لما لها من إيجابيات متعددة تدفع الدول لترقيتها؛
- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشرا جيدا لتقييم البعض من جوانب الأداء الإقتصادي للدول؛
- إسهام الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات كان ضعيفا جدا بالنظر لضعف قيمة هذه الصادرات.

2) أهمية الدراسة وأسباب إختيار الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع ميزان المدفوعات االذي يعتبر توازنه أو تحقيق الفائض فيه مبتغى مختلف الدول، ومنها الجزائر، وبالتالي أهمية البحث عن مختلف السبل في تحقيق ذلك وهو ما حاولنا بحثه من خلال دور الصادرات خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر.

أما عن أهم الأسباب الدافعة لاختيار مثل هذا الموضوع:

– الأهمية التي تكتسبها الصادرات، خاصة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدول النفطية مثل الجزائر؛

– ضرورة البحث المستمر عن مختلف السبل لتحقيق التوازن أو الفائض في ميزان المدفوعات.

3) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- استعراض بعض الجوانب النظرية لمواضيع التجارة الخارجية، الصادرات و ميزان المدفوعات؛
- بحث درجة إسهام الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

4) منهجية الدراسة:

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي.

5) حدود الدراسة:

الحدود المكانية: حددنا الجزائر كموضوع لدراسة الحالة.

الحدود الزمنية: حددنا الفترة 2014–2019 كمجال زمني لهذه الدراسة.

6) هيكل الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري حول التجارة الخارجية والصادرات.

الفصل الثاني: الإطار النظري حول ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: إسهام الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.

الفصل الأول

الإطار النظري حول التجارة الخارجية والصادرات

تمهيد:

يتميز العالم اليوم بإنفتاح معظم الدول على بعضها البعض وتربطها العديد من الروابط، وتعتبر الروابط التجارية من أهم هذه الروابط حيث لا يكاد يتصور في وقتنا الحالي أن تعيش دولة بمعزل عن الدول الأخرى نظرا لحاجة كل دولة إلى موارد وسلع الدول الأخرى. ولعل أهمية الشق المتعلق بالصادرات ضمن التجارة الخارجية هو ماينفع أكثر لإبلاء موضوع التجارة الخارجية كل هذا الإهتمام من طرف مختلف الدول. وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية والصادرات كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية التجارة الخارجية
- **المبحث الثاني:** أساسيات حول الصادرات

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها ونظرياتها وصولا إلى أسباب قيامها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

الفرع الأول- مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية التجارية عبر الحدود الوطنية.

وبصورة عامة يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تضمنها التجارة الخارجية بالمجموعات التالية:

- تبادل السلع المادية والتي تشمل تبادل جميع السلع المختلفة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو المواد الأولية ونصف المصنعة.
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن...إلخ.
- تبادل النقود وهذه المجموعة تضم حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية.[1]

ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية من عام الاقتصاد الجزئي؛ كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك .[2]

و حسب المفهوم العام للتجارة الخارجية: هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[3]

الفرع الثاني- أهمية التجارة الخارجية:

تحتل التجارة الخارجة والعلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وحركته في الوقت الحاضر، حيث يلاحظ أن التجارة الخارجية تحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من

---

[1]- الدكتور محمود حسين الوادي، الدكتور كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي" تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ، عمان، الأردن، 2007، ص 234.

[2]- دكتور عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 2015، ص 9.

[3]- جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، الطبعة العربية الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي،، عمان، الأردن،2013، ص 11.

خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (إستيرادا وتصديرا) إلى الدخل والناتج القومي، وكذلك من خلال اعتماد جزء هام وأساس من نشاطاتها على هذه التجارة سواء إقتصر الأمر بحصولها على بعض السلع والخدمات التي تحتاجها، وتوفير المستلزمات المطلوبة للقيام بنشاطاتها الإنتاجية، أو بتصريف إنتاج من السلع والخدمات، والتحفيز من خلال ذلك على التوسع في إنتاجها.

و كذلك تبرز أهمية التجارة الخارجة في الدول النامية بحكم ضعف قدرتها، وبالذات في بدايات تطورها على تصنيع ما هو موجود لديه من مواد أولية أو زراعية أو ثروات معدنية، ولذلك فهي بحاجة إلى تصدريها إلى الدول التي تحتاج إليها وهي الدول المتقدمة، كما أنها تحتاج إلى مختلف السلع، وبالذات الصناعية منها نتيجة عجز اقتصادها في المراحل الأولى من تطورها عن توفيرها بسبب تخلفها، وذلك فإنها تعتمد على الدول المتقدمة لتلبية حاجتها، كما أن حاجتها إلى التجارة الخارجية تزداد في إطار سعيها لتحقيق التنمية نظرا لأن معظم مستلزمات إقامة مشروعات التنمية من آلات ومكائن وغيرها يتم توفيرها اعتمادا على استيرادها من الخارج، وبخاصة من الدول المتقدمة، إضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة اللازمة لنشاطاتها الإنتاجية، والسلع الاستهلاكية التي يعجز إنتاجها المحلي عن توفيرها، وبذلك فإن التجارة الخارجية، تمثل الامتداد للنشاطات المحلية بحيث يتم تصدير فائض إنتاج النشاطات المحلية، وإستيراد احتياجاتها والتي يعجز إنتاجها المحلي عن تلبيتها.[1]

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية وأسباب قيامها

الفرع الأول– نظريات التجارة الخارجية:

هناك ثلاث نظريات للتجارة الخارجية وهي نظرية التكاليف المطلقة ونظرية التكاليف النسبية، والنظرية الحديثة. سنتناول هذه النظريات بالتفصيل:

1) نظرية التكاليف المطلقة: [2]

إن التجارة الخارجية في رأي آدم سميث صاحب هذه النظرية تمكن كل دولة من أن تنصرف إلى التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من إنتاجها ومبادلتها بسلع أخرى يزيد احتياجها إليها ويبين سميث قائلا: " إن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة ".

[1]– الدكتور فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ، عمان، 2007، ص ص351–352.

[2]– الأستاذ الدكتور حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 2006، ص ص 237–238.

ويفترض سميث إيضاحا لرأيه، وجود دولتين هما إنجلترا والبرتغال ينتجن سلعتين هما المنسوجات والخمور. وأن سعر هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالأتي:

	المنسوجات	الخمور
إنجلترا	2 جنيه للوحدة	1 جنيه للوحدة
البرتغال	4 جنيه للوحدة	نصف جنيه للوحدة

ويبين المثال السابق أن سعر المنتوجات في إنجلترا أقل من البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي المنسوجات إلى إنجلترا بتصديرها إلى البرتغال. وبالمثل فإن ارتفاع سعر الخمور في إنجلترا عنه في البرتغال يحمل منتجي الخمور في البرتغال على تصديرها لإنجلترا. والنتيجة هي اتساع سوق المنتوجات أمام المنتجين الإنجليز وسوق الخمور أمام المنتجين البرتغاليين. وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة إنتاجية العمل في دولتين وبالتالي زيادة الناتج الكلي فيهما. وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها.

وعلى هذا فإن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية ليست إلا مرآة انعكست عليها نظريته في التجارة الداخلية. فحيث أن التجارة بين جزأين في دولة واحدة تؤدي إلى اتساع السوق، الأمر الذي يدعو إلى تقسيم العمل، فهذا يصدق بالنسبة إلى التجارة الدولية، فهي تضيف سوقا أجنبية غلى السوق المحلية وبذلك تعمل على اتساع رقعة السوق بالنسبة إلى كل سلعة تنتجها وتصدرها للخارج.

إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين دولتين هو وجود ميزة مطلقة بالنسبة إلى المنتجات التي تصدرها الدولة، ومعنى ذلك أن المنتجين في هذه الدولة ينبغي أن تتوفر لهم جميع الإمكانيات والمقومات التي يستطيعون عن طريقها بكمية معينة من العمل ورأس المال أن ينتج سلعا أكثر مما يستطيع المنتجون في دولة أخرى إنتاجه.

2) نظرية التكاليف النسبية:[1]

إن أول من وضع نظرية الميزة النسبية التي تسمى أيضا بنظرية التكاليف النسبية هو(ريكاردو) بكتابه(مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) لقد اعتمدت هذه النظرية الافتراضات الآتية:

- المنافسة التامة.
- حرية انتقال العاملين من مكان لآخر.

[1]– الأستاذ الدكتور محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، ، الأردن، 2009، ص ص 337–338.

- تقدير التكاليف على أساس أجر العامل كما أوضح بان النسبة بين العمل ورأس المال ثابتة كأن يكون إنتاج سلعة معينة يحتاج إلى خمسة عاملين و آلة واحدة لمدة يوم و إنتاج سلعة أخرى يحتاج إلى عشرة عمال و آلتين لمدة يوم.... أي أن الاثنتين يتناسبان مع كمية العمل المبذول في الإنتاج. ونظرا للقيود المفروضة على حركة انتقال العمال الأمر الذي دفع (ديفيد ريكاردو) في حينه بوضع نظرية خاصة بالتجارة ووضع الافتراضات الآتية:
- يتم التبادل على أساس المقايضة دون استخدام النقود.
- أن يقتصر البحث على دولتين تنتجان السلعتين.
- لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية.
- أن يخضع الإنتاج لقانون ثبات الغلة أي تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير عند تغير حجم الإنتاج.

وأورد ريكاردو المثال الآتي لشرح نظريته:

إذا كانت هناك دولتان هما إنجلترا والبرتغال تنتجان المنسوجات والخمور كما يأتي: تحتاج إنجلترا لإنتاج وحدة المنسوجات إلى 100 ساعة / عمل وتحتاج لإنتاج وحدة الخمور إلى 12

ساعة / عمل.

أما البرتغال فتحتاج إلى:

80 ساعة / عمل لإنتاج وحدة المنسوجات. 90 ساعة / عمل لإنتاج وحدة الخمور فعلى نطاق التبادل التجاري وعلى اعتبار أن الإنتاج يتم داخل نطاق دولة واحدة وفي منطقتين مختلفتين فعندما يكون القياس هو التكاليف المطلقة حيث يتم تخصيص المنطقة التي تكون تكاليف الإنتاج فيها أقل و هي التي تمثل في هذه الحالة البرتغال، أما في حالة التبادل بين الدول فيكون القياس على أساس اعتماد التكاليف النسبية و بذلك فإن إنجلترا تقوم بإنتاج السلعتين بنسب استبدال بين السلعتين.

وحدة من الخمر = 1.2 من المنسوجات.

لأن تكاليف إنتاج الخمر تفوق تكاليف المنسوجات وتقوم البرتغال بإنتاج سلعتين بنسب استبدال وحدة من الخمر = 0.888 من المنسوجات وبذلك فإن انجلترا ستربح في حالة تمكنها من الحصول على وحدة من الخمر بأقل من 1.2 وحدة من المنسوجات كما تربح البرتغال إذا حصلت على أكثر من 0.888 وحدة من المنسوجات مقابل وحدة من الخمر... وبذلك سيكون التبادل بين البلدين متين ولفائدة الطرفين كما يأتي: تطلب البرتغال أكثر من (888) وحدة من المنسوجات مقابل (1000) وحدة من الخمر.

وتقبل انجلترا على تصدير كمية أقل من (1200) وحدة من المنسوجات مقابل (1000) وحدة من الخمر وفي حالة تساوي معامل الاستبدال بين السلعتين أي وحدة من الخمور= وحدة من المنسوجات وعندها ستحصل انجلترا على وحدة من الخمور كانت تكلفتها (120) ساعة عمل مقابل وحدة من المنسوجات بربح 20 ساعة / عمل مقابل تصديرها وحدة من الخمر لا تكلفها إلا (80) ساعة / عمل مقابل تصديرها وحدة من الخمر لا تكلفها إلا (80) ساعة / عمل (أي بربح 10 /ساعات عمل) ومن ثم يكون ربح كلتا الدولتين (30) ساعة / عمل

من ذلك يتضح أنه على الرغم من إمكانية البرتغال في إنتاج السلعتين بثمن أقل إلا أنها تستفيد من تخصصها في إنتاج السلعة التي تتميز بها بنسبة أكبر في حين تخصص انجلترا بإنتاج السلعة التي تكون تكاليفها أقل قياسا بتكاليف إنتاج السلعة الأخرى. وبناءا على ذلك وضعت هذه النظرية الأسس التقليدية لبيان أسس التخصص الدولي.

3- النظرية الحديثة: [1]

يرجع ظهور فكرة النظرية الحديثة في التجارة الخارجية إلى الاقتصاد السويدي (هكشر)، الذي استطاع تلميذه(أوهلين) (1933) أن يضع نظرية جديدة تبين أسباب قيام التجارة الخارجية والمكاسب الناجمة عنها، وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن. لقد رفض الاقتصادي أوهلين نظرية الكلفة النسبية كأساس للتخصص والتبادل الدولي، وبين أن الاختلاف في أسعار عناصر الإنتاج بين الدول هو الأساس في التخصص والتبادل الدولي.

لقد انطلق أوهلين في نظريته من فكرة التجارة الدولية هي امتداد طبيعي للتجارة الداخلية، ومن تم فإن الأسعار في المجال الدولي تتحدد بنفس المبادئ والقوى التي تتحدد على أساسها في المجال الداخلي (عرض وطلب). بدأ أوهلين نظريته بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية مثل اتخاذها العمل أساسا في تحديد القيمة وافتراضها اختلاف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية، وبالتالي فإن استخدام أساليب تحليل التجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية، واعتمادها على التكاليف النسبية لإنتاج السلع كأساس لانتشار وظاهرة التخصص الدولي وبالتالي قيام التجارة الدولية دون أن تحاول تفسير أسباب اختلاف هذه التكاليف النسبية من دولة لأخرى.

[1]- الدكتور محمود حسين الوادي، الدكتور كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 245-248.

- **الأفكار الرئيسية للنظرية:**

تعتمد النظرية الحديثة بصفة عامة في تفسير ظاهرة التخصص والتجارة الدولية على عاملين أساسيين هما: الأولى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة أما الثاني فيتمثل بحجم الإنتاج الأمثل (تناقص التكاليف وتزايد الغلة في حالة اتساع الحجم).

- **وفرة وندرة عناصر الإنتاج:**

تختلف الكمية المتوفرة من كل عنصر من عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض،التنظيم) باختلاف الدول، فقد تتوفر الأرض في بعض الدول دون توفر رأس المال أو القوى العاملة الفنية، أو قد تتوفر في دول أخرى الأيادي العاملة بنسبة أكبر من توفر رأس المال والأرض... وهكذا تختلف الدول فيما بينها من حيث ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج الموجودة فيها.

وعلى أساس ذلك تتحدد عوائد عناصر الإنتاج طبقا لظروف العرض والطلب، فوفرة العنصر تأذي إلى زيادة عرضه بالنسبة للطلب عليه ومن ثم انخفاض عائده أو سعره، كما أن ندرة العنصر تؤدي إلى قلة عرضه بالنسبة للطلب عليه ومن ثم ارتفاع سعره، فالبلاد المكتظة بالسكان مثل الهند، والصين، مصر تنخفض فيها مستويات الأجور مقارنة بأسعار عناصر الإنتاج الأخرى، نظرا لزيادة عرض العمل فيها بالنسبة للطلب عليه.كما أن الدولة التي تتوفر فيها الأراضي الزراعية مثل كندا وأستراليا، الولايات المتحدة ينخفض فيها ريع الأرض مقارنة بعوائد عناصر الإنتاج الأخرى، وبعض الدول قد تتوفر فيها رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فيها نسبيا. وعادة فإن اختلاف عوائد عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وحسب ندرتها أو وفرتها سوف يؤدي بالضرورة إلى اختلاف تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات بين تلك الدول.

وكما هو معروف بأنه لإنتاج أي سلعة أو خدمة، لا بد من توفر توليفة معينة وبنسب معينة من جميع عناصر الإنتاج، تلك التوليفة التي يمكن من خلالها إنتاج الناتج المطلوب بأقل كلفة ممكنة، و لأجل تحقيق ذلك الهدف لا بد أن يتم اعتماد العنصر الوفير في تلك التوليفة ذو السعر المنخفض نسبيا. ويمكن تفسير ذلك التخصص في الإنتاج حسب وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج وبالتالي قيام التبادل الدولي باستخدام الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1 : يوضح ندرة ووفرة عناصر الإنتاج

العرض النسبي لعنصر الإنتاج	البلد- أ-	البلد- ب-	البلد-ج-
وفير	العمل	الأرض	رأس المال
متوسط الوفرة	الأرض	رأس المال	العمل
نادر	رأس المال	العمل	الأرض

وحسب ما تراء النظرية الحديثة واستنادا إلى الجدول أعلاه، يفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر فيها بكميات أكبر، من أجل التمكن من إنتاج تلك السلع بتكاليف أقل نسبيا، كما تستورد السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج النادر فيها.

فالدولة **(أ)** في عنصر العمل مع وفرة نسبية من الأرض وبندرة رأس المال، ويفضل لها أن تتخصص في الزراعة الكثيفة التي تحتاج إلى نسب كبيرة في القوى العاملة مثل زراعة القطن، السكر المطاط، كما يمكن أن تتخصص أيضا في الصناعات كثيفة العمل مثل صناعة النسيج والأحذية والأغذية، التي تتطلب المزيد من القوى العاملة والقليل من رأس المال، ويمكن لهذه الدولة أن تصدير فائض إنتاجها من المحاصيل الزراعية وبعض السلع الصناعية إلى الخارج، وتستورد احتياجاتها من السلع التي لا تستطيع إنتاجها بسبب ندرة أو عدم توفر الإنتاج اللازمة لإنتاجها، كأن تستورد من الدولة **(ب)** السلع التي تحتاج إلى نسبة كبيرة من الأرض مثل اللحوم والصوف ومنتجات الألبان، كما تستورد من الدولة **(ج)** السلع التي تحتاج إنتاجها إلى نسبة كبيرة من رأس المال مثل المكائن والآلات.

أما بالنسبة لدولة **(ب)** والتي تتميز بأراضي زراعية وفيرة مع وفرة من رأس المال نسبية وندرة في القوى العاملة، فيفضل لها أن تتخصص في الزراعات الواسعة مثل المراعي والقمح وتنتج اللحوم والصوف مثل (استراليا والأرجنتين)، كما يمكن أن تقوم بتصدير الفائض من إنتاجها من هذه السلع للخارج، وتستورد من الدول الأخرى السلع التي لم تتوفر العناصر اللازمة لإنتاجها، فمثلا تستورد من الدولة **(أ)** السلع التي تتطلب المزيد من رأس المال.

أما بالنسبة لدولة **(ج)** والتي تتميز بوفرة في رأس المال ووفرة متوسطة في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر الأرض، لذا يفضل لها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج في إنتاجها إلى وفرة في رأس المال مثل المكائن والآلات وتصدير فائض إنتاجها من هذه السلعة، وتقوم باستيراد ما تحتاجه من السلع الأخرى التي لا تتوفر عناصر إنتاجها فيها، فمثلا يمكن أن تحصل من الدولة **(أ)** على السلع التي يتطلب إنتاجها وفرة في القوى العاملة ومن الدولة**(ب)** السلع التي يتطلب إنتاجها وفرة في الأراضي الزراعية.

من خلال ما تقدما وحسب ما تراه النظرية الحديثة– أنه لو تركت التجارة الخارجية حرة بين الدول– فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تعتمد على نسبة كبيرة في إنتاجها على عنصر الإنتاج الموجود فيها بوفرة وتصدر فائض إنتاجها من هذه السلع. مقابل استيراد السلع التي لم تتوفر العناصر اللازمة لإنتاجها فيها.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية[1]

مما لا شك فيه، أن كل دولة من دول العالم مهما بلغت من مراحل التطور الاقتصادي و الاجتماعي لأنها لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا – تحقيق الاكتفاء الذاتي إذ لابد أن تعتمد على العالم الخارجي لتلبية بعض احتياجاتها، نذرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، إضافة إلى الاختلاف في مراحل التطور الاقتصادي، و كان لا بد لذلك التفاوت أن يؤدي إلى حدوث نوع من التبادل الدولي للسلع و الخدمات فيما بينها، ذلك التبادل الذي لا بد أن يبنى على أسس وضوابط معينة و محددة، و السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال، ما هي الأسباب التي تؤدي إلي قيام التبادل الدولي؟

ولأجل معرفة أسباب قيام التجارة الخارجية، لا بد من الإحاطة بمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى توطن صناعة معينة في منطقة معينة دون المناطق الأخرى أو في دولة دون الدول الأخرى، أو تخصص منطقة بإنتاج سلعة معينة ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من تلك السلعة مع إنتاج المناطق الأخرى من السلع الأخرى. وكما هو معروف بأن أسس التبادل الدولي لا تختلف من حيث المبدأ عن أسس التبادل الداخلي، ففي كلتا الحالتين تتخصص الدولة أو المنطقة في إنتاج السلع التي تستطيع أن تعرضها للبيع في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من كلفة إنتاجها في الدول أو المناطق الأخرى، كما تقوم بالحصول على بعض السلع من الخارج التي تستطيع الحصول عليها بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الداخل، وكل ذلك يتم عن طريق التجارة الخارجية.

وهذا يعني أن كل دولة، لا يمكن أن تنتج جميع ما تحتاجه من سلع وخدمات، و إنما يتوجب عليها و انطلاقا من مصالحها الخاصة و بما يخدم اقتصادها القومي، أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها و ظروفها و إمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة عالية أكثر من غيرها من الدول ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع هي أن تنتجها داخل حدودها أو تستطيع أن تنتجها و لكن بتكاليف أكبر من غيرها من الدول.

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 234–235.

المبحث الثاني:مفاهيم حول التصدير

يشتمل هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتصدير بدءا من مفهوم التصدير وأهميته والظروف المحيطة به وخطواته وصولا إلى مؤشراته.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته والظروف المحيط

الفرع الأول– مفهوم التصدير:

من المعروف أن التصدير للأسواق الأجنبية يعتبر من أبسط أشكال الدخول إليها لأنه يضمن أقل نسبة مخاطرة. والتصدير حسب نشاط الشركة يمكن أن يكون تصديرا موسميا حسب الفرص المتاحة. و قد يحدث التصدير في حالة وجود فائض سلعي من وقت لآخر حسب سعة و استيعاب السوق المحلي للشركة، أو قد يكون التصدير مستمرا و معنى ذلك أن تقرر الشركة التصدير لدولة معينة أو مجموعة من الدول بصورة رئيسية و من خلال إستراتيجية تسويقية مقررة من قبل إدارة الشركة نفسها.[1]

و يمكن القول أيضا أنه مستوى طلب العالم الخارجي على السلع و الخدمات المنتجة لدينا.[2]

وفي ذات السياق، يمكن تقديم مفهوم للتصدير على المستويات التالية:[3]

- **على مستوى المؤسسة:** هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.
- **على المستوى الوطني:** هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.
- **على المستوى الدولي:** التصدير هو وسيلة من وسائل من تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.

و يمكن تقديم تعريف شامل للتصدير بأنه لا يقتصر على بيع السلع و المنتجات ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو نهائية و خدمات إلى دول العالم، فتعبير التصدير لا

[1]–الدكتور شريف علي الصوص، التجارة الدولية(الأسس و التطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 77.

[2]– الدكتور خالد واصف الوزني، الدكتور أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية و التطبيق)، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص 238.

[3]– ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجيستر، جامعة وهران، 2014/2013، ص 83.

يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسات أو الدول من الأعوان الخارجية أو إلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج، وإنما يمتد و يتناول التصدير رؤوس الأموال.[1]

الفرع الثاني- أهمية التصدير: [2]

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية. فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة. كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة. فأهميته كذلك مرتبطة بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق.

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا ما بين العلاقة التبادلية المتدخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول.

الفرع الثالث- الظروف المحيطة بالتصدير:

يمكن تلخيص أهم هذه الظروف المحيطة و المؤثرة في التصدير فيما يلي:[3]

1) الظروف الاقتصادية:

إن للظروف الاقتصادية سواء داخلية كانت أم خارجية (دولية) تأثير كبير على المعاملات الاقتصادية والتجارية.

1)-1 الظروف الاقتصادية الداخلية: وترتبط هذه الظروف إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي للدولة، ففي حالة النمو تدعم حركة التصدير بينما تضعفه في الحالة الثانية، والمصدر أو المتعامل مدعوا إلى تحليل هذه الحالات وغيرها، كحالات التضخم والوضعية المالية للدول المتعاملة معها من حيث حجم ديونها الخارجية، وحجم مخزونها بالعملة الصعبة، وكفاءة المؤسسات المالية الموجودة بها...الخ.

1)-2 الظروف الاقتصادية الدولية: وينظر إلى هذه الظروف من زاوية وضعية العملات الأجنبية على المستوى الدولي خاصة أن السوق الصعبة متقلبة مما يؤثر على حجم المعاملات الخارجية.

---

[1]- بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مذكرة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012، ص19.

[2]- حمشة عبد الحميد، دور تحليل التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012 ص ص 50-51.

[3]-. بن لحرش صراح، مرجع سبق ذكره، ص27- 29.

1)-3 الظروف الداخلية للمؤسسات القائمة بالتصدير: إن للمؤسسة القائمة بالتصدير دور مهم في تحديد حجم ونوعية التصدير وذلك من خلال:

- **من حيث المنتج أو الخدمة المقدمة:** وذلك بالنظر إلى نوعية المنتج وثمنه والخدمات المرتبطة به كخدمات ما بعد البيع.
- **من حيث الأجهزة المكلفة بالتصدير:**و هي تتعلق ب:

- المصلحة المكلفة بالتصدير الموجودة داخل المؤسسة.
- علاقة هذه المصالح والأجهزة مع مصالح وأجهزة في فروع الشركة المتواجدة في الخارج.
- تسيير الموارد البشرية المكلفة بمهمة التصدير (توظيف العمال، تأهيلهم...).

- **من حيث القنوات المعتمدة في التوزيع:** وهي ترتبط ب:

- تنظيم التوزيع.
- المنهجية المعتمدة لغزو الأسواق الخارجية (الخيارات الإستراتيجية للبيع، اختيار قنوات التوزيع..).

- **من حيث سياسة الاتصال:** والتي لها علاقة ب:

- المحيط العالمي المتوجه نحو نظام إعلامي، والاندماج الاقتصادي، وتطور وسائل الإعلام فيه.
- مدى استعمال المؤسسة أو الشركة المصدرة من وسائل الاتصال في هذا الميدان (كالمعارض الدولية، شبكات الاتصال الدولية، الانترنت...الخ).

2) الظروف السياسية:

لا تزال المعاملات الدولية المختلفة ومنها التصدير تخضع لنوعية الأوضاع السياسية القائمة في بلد الاستيراد والتصدير، وهكذا يؤثر الجانب السياسي في المناطق الجغرافية الساخنة (دول غير مستقرة سياسيا، مناطق نزاع...الخ) من ناحيتين هما:

2)-1 من الناحية الداخلية: هذه الوضعية الداخلية غير المستقرة تضاعف من حجم المخاطر الواقعة على المعاملة، وتحتم على المصدر من أن يحجم عن التعامل مع رجال الأعمال والمتعاملين من هذا البلد أو بأن يطلب ضمانات أكثر.

2)-2 من ناحية العلاقات بين الدول: ذلك أنه كلما تحسنت العلاقات السياسية تحسنت المعاملات بين الأطراف، والعكس صحيح.

3) الجوانب القانونية:

إن اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين دول العالم أدى إلى تباين الأنظمة القانونية، مما أوجب على رجال الأعمال الإطلاع على القوانين المختلفة عن تلك القوانين السائدة في بلادهم، ولتسهيل هذه المعاملات تسعى المنظمات الدولية المهتمة، كالمنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة

للاقتصاد والتجارة والغرفة التجارية الدولية إلى توطيد القواعد والقوانين المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية.

4) الجوانب الثقافية:

ويتعلق هذا الجانب خاصة باللغة والعادات والدين الدهنيات في البلد الذي يتم التعامل معه، وذلك للاستفادة من هذه الجوانب بتحديد خصائص ومكونات النشاط والتصدير المناسب له.

5) جانب النمو السكاني:

من دون شك أن ظاهرة النمو السريع للسكان والذي يفوق معدلات النمو الاقتصادية له الأثر السلبي على نمو الصادرات حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة امتصاص الموارد الاقتصادية وذلك عن طريق توجيهها نحوا إشباع حاجيات السكان المتزايدة من السلع والخدمات، وهذا ما يحول دون تحقيق فائض لتصدير بحيث كلما زاد الاستهلاك المحلي للسلع والخدمات أدى ذلك إلى التأثير على معدل نمو الصادرات بالانخفاض والعكس صحيح.

المطلب الثاني: خطوات التصدير ومؤشراته

الفرع الأول– خطوات التصدير

1) اتخاذ القرار: [1]

يتم اتخاذ القرار بناءا على مجموعة من الإجراءات أهمها:

- البدء في التخطيط بحملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف وذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه الأسواق لأول مرة.
- إرسال عينات من السلع التصديرية إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية أو عن طريق إرسال مندوبي البيع للاتصال مباشرة بالعملاء وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية مبينا بها مدة سريان هذه العروض والشروط المطلوبة وكذلك الأسعار التي سيتم الاتفاق عليها وعلى طريقة الدفع بها.
- جمع المعلومات القانونية اللازمة منذ البداية عن أية اشتراطات أو عوائق حكومية قد تفرض على مثل هذه البضائع المصدرة كطريقة التغليف أو مواصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو أي تحفظات أخرى تشترطها حكومة أو تجار الدولة المستهدفة.
- استصدار الرخص المطلوبة للتصدير من قبل الجهات المعنية. مع العلم أن رخصة التصدير شخصية وتصدر باسم مقدم الطلب. ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر أو تحويلها للغير.

[1]– الدكتور جاسم محمد، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن،2013، ص 191.

2) الإستراتيجية المنوي إتباعها:[1]

على الشركة أن تقوم ببناء إستراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها من قبل المستوردين ورد عليها ذلك لإعداد قائمة بأسماء المستوردين والشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة بحيث يمكن إجراء مفاوضات بناءا على هذه المعلومات مع المستوردين المحتمل التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة الآنية والإستراتيجية تحقيقا لأهدافها.

وفي هده المرحلة يبدأ المصدر أيضا بإعداد وتجهيز خط إنتاج والبضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها ومن الممكن تنفيذها. أي البرمجة الفعلية لأهداف وإستراتيجيات الشركة والشروط التي تم التوصل إليها إلى غايات الاتفاق النهائي مع المستورد.

3) الاتفاق النهائي مع المستورد "العقد":

في ضوء إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات الخاصة بعملية الشراء والبيع يتم تثبيت وتوثيق بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.

4) إعداد الوثائق والمستندات الأولية لإتمام عملية التصدير:

ويمكن تلخيص هذه الوثائق بما يلي:

- إعداد الفاتورة المبدئية: بعد استلام وتثبيت أمر الشراء يقوم المصدر بإعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها في العقد وتحتوي عادة هذه الفاتورة على اسم العميل المرسل إليه البضاعة، البلد المصدر إليه، الكمية والصنف، السعر، القيمة الإنتاجية، نوع العملة، طريقة الشحن، طريقة الدفع، ثم ترسل هذه الفاتورة وصور الوثائق الأخرى مثل شهادة المنشأة وكشف التعبئة إلى المستورد طالبا منه متابعة الإجراءات الرسمية الائتمانية المتفق عليها في العقد.
- كشف التعبئة: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبأة "الشد" في كل طرد من الطرود والأوزان التفصيلية والأوزان القائمة.
- شهادة صحية: وتصدر هذه الشهادة عادة من جهات حكومية مخولة بعد التحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر.
- إذن الشحن: ويصدر عن التوكيل الملاحي. ويعتبر بمثابة أمر من التوكيل الملاحي لقبطان الباخرة أو الشحن البري أو الجوي باستلام البضائع المطلوبة شحنها على وسيلة الشحن المتفق عليها في العقد.

5) إعداد الوثائق والمستندات النهائية:

[1]– الدكتور شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص181–184.

وهذه المستندات يتم إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الاعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية وأهم هذه المستندات ما يلي:

- بوليصة الشحن: وهذه الوثيقة يصدرها الشاحن وتعتبر بمثابة إيصال إلى الجهة الشاحنة أو الوكيل الملاحي بصفته وكيل عن أملاك وساطة النقل يفيد استلامه للبضاعة وتعهده بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بها.
- الفاتورة التجارية الرسمية: يقوم المصدر بإصدار الفاتورة التجارية النهائية أي قيمة المطالبة المالية كثمن للبضاعة، وكشف التعبئة والتي تقدم نسخة عنها إلى الشاحن لإصدار بوليصة الشحن استنادا إلى المعلومات الواردة فيها. أما النسخة الأصلية فتقدم إلى الهيئات الدبلوماسية أو القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ والشهادة الصحية والتي يتم المصادقة عليها أصوليا لغايات قبولها في البلد المستورد.
- مستندات ووثائق أخرى: أهمها كشف التعبئة، شهادة المنشأ، شهادة معاينة وأية مستندات أخرى يطلبها المستورد من المصدر لإجراءات التلخيص.

6) المتابعة والاتصال:

إن مسؤولية المصدر قد تنتهي في إيصال البضاعة إلى بلد المستورد وربما إلى مخازنه وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة لواسطة الشحن ويبقى على اتصال دائم مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

7) الخطابات الختامية:

بعد استلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة يتبادل الخطابات الختامية مع المستورد إيذانا بابتداء مرحلة عمل جديدة، وتقديم الوثائق اللازمة للبنك إذا كانت شروط الاتفاق تقضي بالدفع بعد استلام البضاعة.

الفرع الثاني– مؤشرات التصدير:[1]

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات وهي كالتالي:

1) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:

وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير لدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، غير أنه يجب لاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع

[1]– بن لحرش صراح، مرجع سبق ذكره، ص 24– 26.

هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي، الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية، لكن هذا الأمر سيأخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد.

2) نسبة تغطية الصادرات للواردات:

وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية والمتمثلة ب "الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير"، على اعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذلك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة و الوقوع في تبعية الدول الأجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

3) درجة التركيز السلعي للصادرات:

ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة، ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة، ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها إلى الخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية.

ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول ومحدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت التي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية واستمرارها، مما يجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعا، فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها " الأنكتاد"، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، والذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4) النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل هو أن لا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و إنما تكون امتدادا طبيعيا له.

5) مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان، أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرت الدولة المعنية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة نظرية حول أساسيات التجارة الخارجية والصادرات تبين لنا أن التجارة الخارجية تهتم بالتبادل التجاري الذي يتم بين الدول والعالم الخارجي من خلال تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك الشركات والأشخاص. وللتجارة الخارجية ثلاث نظريات هي نظرية التكاليف المطلقة، نظرية التكاليف النسبية والنظرية النسبية،ومن أسباب قيامها الأسباب الاقتصادية والسياسية.

كما تطرقنا إلى الصادرات والتي تعرف بأنها قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق عدة أهداف. وتكمن أهمية التصدير في خلق فرص عمل جديدة، إصلاح العجز في ميزان المدفوعات جدب الاستثمار المحلي والأجنبي، تحقيق معدلات نمو مطردة، وللتصدير ظروف محيطة به تتمثل في الظروف الاقتصادية والسياسية والجوانب القانونية والثقافية وجانب النمو السكاني، ومن خطوات التصدير اتخاذ القرار، الإستراتيجية المنوي إتباعها، الاتفاق النهائي مع المستورد، إعداد الوثائق والمستندات. وفي الأخير تطرقنا إلى مؤشرات التصدير وهي نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة، نسبة تغطية الصادرات للواردات، درجة التركيز السلعي للواردات،النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية، مِؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

الفصل الثاني

الإطار النظري لمفاهيم حول ميزان المدفوعات

تمهيد:

تنشر العديد من الدول دوريا العديد من الأرقام المتعلقة بمختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث تعبر هذه الأرقام عن الوضع الاقتصادي لهذه الدول، ولعل من بين أهم هذه الأرقام هي تلك المتعلقة بميزان المدفوعات.وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول بعض الجوانب النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات كما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته.

المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

سنتطرق في مبحثنا هذا إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته وصولا إلى عناصر ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، و هو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصادات العالم الأخرى، و بتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة.[1]

يمكن تعريفه أيضا بأنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة و المواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية.[2]

ويعرف أيضا بأنه سجل منظم شامل لكل العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة.

ومن خلال الجمع بين هذه التعاريف يمكن إعطاء التعريف التالي: ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل أساسي منظم و موجز تدون فيه كافة معاملات التبادل الاقتصادي و المالي و التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها في البلدان الأجنبية خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة.[3]

الفرع الثاني- أهمية ميزان المدفوعات:[4]

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:

- إنه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز.
- يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

---

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 387.

[2]-الدكتور شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي(و نظريات التجارة الخارجية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ، عمان، الأردن، 2012، ص 187.

[3]- دكتور دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية،الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن،2011 ص 76.

[4]- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 92.

- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع، أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت قادرة على استلام منح من الخارج.
- ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، إن كانت الدولة دائنة أو مدينة.
- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة ومن ثم بيان مدى أثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض قيمة العملة وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات إلى أربع عناصر وهي:[1]

أولا- حساب العمليات الجارية:

يتكون الحساب الجاري من جزئين هما:

- **التجارة المنظورة:** وتشمل صادرات وواردات السلع التي عادة ما تسمي بالتجارة المنظورة ويطلق عليها أيضا الميزان التجاري.
- **التجارة غير المنظورة:** وتشمل جميع صادرات الدولة وارداتها من الخدمات مثل الخدمات السياسية والنقل والدخل من الاستثمار وأية خدمة أخرى.

وقد ينقسم حساب العمليات الجارية إلى العمليات الخاصة والعمليات الحكومية والذي يشمل صادرات الحكومة وارداتها من المعدات والأخرى وكذلك الهبات والمساعدات والتبرعات التي تتلقاها أو تقدمها الحكومة من حكومات الدول الأخرى.

[1]- الدكتور عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي"مدخل حديث"،الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن،2015، ص ص233-234.

ثانيا- حساب رأس المال:

يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة والتي هي أساسا نوعان هناك أولا المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل والتي تزيد فترتها عن عام واحد مثل الاستثمارات المباشرة والفروق طويلة الأجل وأقساط سدادها. والاستثمارات كلما أسلفنا هي بند يزداد أهميته باستمرار

أما القروض الرأسمالية الوطنية المقرضة للخارج وكذلك الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب في البلد، كلها تسجل في الجانب الدائن. ويحدث العكس في حالة القروض المقدمة للخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية التي اقترضت من جانب المواطنين وكذلك الاستثمارات التي يقوم بها مواطنون في الخارج، كلها تسجل في الجانب المدين طبقا للقاعدة العامة البسيطة التي قررناها سلفا وهي أن أية معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات أو مقبوضات تردنا من الخارج، تسجل في الجانب الدائن بينما تقيد في الجانب المدين أي معاملات يترتب عنها قيامنا بمدفوعات للخارج.

يشمل حساب المعاملات الرأسمالية ثانيا المعاملات قصيرة الأجل أي التي يقل طول فترتها عن سنة والتي تتم بصورة تلقائية وذلك تمييزا لها عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات كما سيأتي لاحقا تسجل هنا إذن رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتوضع الداخلة في الجانب الدائن بينما الخارجة في الجانب المدين. تتم هذه التحركات التلقائية لأي سبب من الأسباب التالية:

1. الهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة كالحرب والتضخم والاضطرابات السياسية حيث تهرب الأموال لائذة ببلد آخر يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية أفضل.
2. الرغبة في تحقيق دخل أكبر مثل شراء أصول أجنبية أو سندات أو ودائع لفترة قصيرة الأجل.
3. بغرض المضاربة عند توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية لأحد البلدان لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية مباشرة حيث يقوم المضاربون بتحويل أموالهم لعملة البلد التي يتوقعون ارتفاع قيمة عملتها.[1]

ثالثا- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة:

يرحل صافي الحساب الجاري تتم مقارنته لصافي حساب رأس المال حيث يغطي الفائض في أيهما العجز الحادث في الآخر وفقا للوضع الفعلي أي أن العجز في أيهما يخصم من الفائض في الآخر لنصل لميزان المدفوعات. فإذا كان بالحساب الجاري فائض يساوي مائة مليون درهم على سبيل المثال وبحساب عجز يصل خمسين مليون درهم، يكون فائض ميزان المدفوعات مساو لخمسين مليون درهم. يرحل صافي

[1]-الدكتور مصطفى صالح سلامة، الإدارة الدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون،، عمان، 2010، ص11.

ميزان المدفوعات لينعكس في تسويات تتم في حساب الاحتياطات الدولية يسجل في هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في سنة من السنين وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات هو النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات التجارية والمعاملات الرأسمالية معا. يتحقق فائض عندما يكون مجموع الدائن في المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع المدين في نفس تلك المعاملات.تتم التسوية الحسابية للعجز أو الفائض بواسطة التحركات في الحسابات أو في عناصر الاحتياطات الدولية وبذلك يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية بمعنى أن يحدث تكافؤ أو تعادل حسابي بين مجموعة العناصر الدائنة و العناصر المدينة إذا كان هنالك عجز في ميزان المدفوعات مثالا يتم تمويل ذلك العجز من حساب الاحتياطات بمعنى أن تتحرك بعضا منها للبلدان الدائنة أو قد نكون وجدنا تمويلا لها من الخارج هذا التوازن الحسابي لا بد أن يتم فهو توازن"حتمي" و ليس توازنا بالمعنى الاقتصادي المفهوم بل توازن حسابي مثلما تتوازن حسابات الشركات مهما كان وضع الشركة المالي و يتم هذا التوازن بواسطة تحركات في عناصر الاحتياطات الدولية و تضم هذه العناصر الاحتياطات الآتية:

1. الذهب النقدي لدى السلطات المركزية النقدية وهو يختلف عن الذهب الذي يملكه للزينة ويتعامل فيه الصاغة كما أنه لا يشمل الذهب المستخرج من المناجم الذي تبيعه الدول المنتجة مثله مثل أي سلعة.
2. رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابة السلطة النقدية وليس من الضروري أن تكون تلك الأرصدة داخل البلاد بل يكفي أن تكون تحت تحكمها أو باسمها في الخارج.
3. الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية التي بحوزتنا والتي هي التزامات على الحكومات والشركات الأجنبية والمواطنين الأجانب اتجاه الدولة) لدى السلطات النقدية والتي يمكن التصرف فيها وتسييلها بأسعار ثابتة عند الضرورة.
4. الأصول الوطنية قصيرة الأجل (أذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومات ومواطنيها المقيمين) والتي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.
5. الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
6. مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها.
7. موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاق مع الصندوق.
8. أية قروض تنضم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

رابعا– حساب السهو والخطأ:

و تستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لأن التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفق نظرية القيد المزدوج وأن بعض الفقرات في ميزان المدفوعات تظهر فيها اختلافات وفروقات ناجمة عن تباين في قيمة العملة عند تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار الصرف أو لتغطية بعض الفقرات الخاصة التي تتعلق بالأمن الوطني.[1]

[1]–دكتور دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته

سنحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه وكذلك مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات ومصادره وأساليب تسويته.

المطلب الأول: تعريف التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

الفرع الأول- توازن ميزان المدفوعات:

1. تعريفه:

توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن،أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى.

وميزان المدفوعات يجب أن يكون متوازنا من الناحية الحسابية، لأن طرقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان، أحدهما دائن الآخر مدين، أي تنشأ حقوق من طرف أي دائنية، ومستحقات على الطرف الآخر أي مديونية، وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساويا من الناحية الحسابية بالضرورة.[1]

2. أقسام التوازن في ميزان المدفوعات:[2]

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي.

- **التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:** تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالت عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة فائض أو بالقيمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناها الوسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد أن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد أن يكون في حالة توازن أيضا، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

[1]- الدكتور فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 398-399.

[2]- الدكتور شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص201- 202.

رصيد الميزان التجاري+رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+رصيد ميزان رأس المال+ رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي+ السهو والخطأ= 0

أو بمعنى آخر:

رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+رصيد ميزان رأس المال+رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي+ السهو والخطأ).

- **التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:**

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع البنود والالتزامات كم هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة من هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن:

إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. والسؤال كيف يتحقق التوازن الاقتصادي؟

للإجابة على هذا السؤال يتم تقسيم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما:

- معاملات اقتصادية فوق الخط.
- معاملات اقتصادية تحت الخط.

وهكذا يمكننا القول: إن المعاملات الاقتصادية الواقعة فق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكانت في صورت فائض أو عجز، أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما إذا كانت في حالة فائض أو عجز.

- كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات، عمليات التصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي العمليات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.
- **العمليات التعويضية أو الموازنة:** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات التي تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة

فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير لذهب النقدي.

الفرع الثاني- الاختلال في ميزان المدفوعات:

1- تعريفه:[1]

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى، على مطلوباتها لتلك الدول، ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات، وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى، حقوق الدولة اتجاه تلك الدول.

و الاختلال في ميزان المدفوعات، يمكن أن يكون اختلالا وقتيا، عندما تفرض أوضاع و ظروف معينة حصول مثل هذا الاختلال، فقد يحصل عجز في ميزان المدفوعات عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة، تأذي إلى انخفاض صادراتها من المنتجات الزراعية نتيجة لذلك، في الحالة التي تكون فيها هذه الدولة معتمدة على إنتاجها الزراعي أساسا في تكوين الصادرات افتراضا، مع صعوبة قدرتها على خفض وارداتها لأهميتها لها تماشيا مع الانخفاض في الصادرات، و هو ما يؤدي إلى نقص الصادرات و عدم خفض الواردات، و بالتالي تفوق الواردات على الصادرات، و حصول عجز في الميزان التجاري، و من ثم في ميزان المدفوعات في الحالات التي تعجز بنود الميزان الأخرى عن سد مثل هذا العجز.

وقد يحصل عكس الحالة السابقة عندما تتحقق ظروف وأوضاع مناخية ملائمة بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي، وبالتالي زيادة الصادرات، و تحقق فائض في ميزان المدفوعات بافتراض بقاء الواردات على حالها.

2) أسباب الاختلال:[2]

هناك أسباب عديدة للاختلال في ميزان المدفوعات وهي كما يلي:

- تقييم سعر صرف العملة، توجد علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف ففي حالة تقييم سعر صرف العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات من وجهة

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 398-399.

[2]- دكتور دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 84- 85.

نظر الدول الأخرى ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على تلك السلع والخدمات وحدوث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات وحدوث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات.

- أسباب هيكلية، وهي التي تتعلق بهيكل الإنتاج المحلي ومن ثم هيكل صادرات وواردات البلد فالدول النامية عادة تتميز اقتصادياتها ومن ثم صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين في التصدير وارتفاع درجة الانكشاف الخارجي مما يؤدي إلى تأثرها بحالة الأسواق العالمية.
- أسباب دورية، وهي الأسباب التي تأتي نتيجة حدوث التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة وتسمى بالدورات التجارية مثل حالة الرخاء أو الركود التي تحصل.
- الضر وف الطارئة، كما هي الحال في حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف أو نتيجة ظروف سياسية مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات وبالتالي الحصول على النقد الأجنبي أو بسبب تغير أذواق المستهلكين والاختراعات العلمية أو الحروب.

المطلب الثاني: طرق تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات[1]

إن وجود اختلال في الميزان بعد مؤشرا اقتصاديا خطيرا على الاقتصاد القومي للبلد محل البحث كونه يعكس مركز البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، وعادة تقوم السلطات العامة بدراسة وتحليل هذا الاختلال ومعالجته بطرق متعددة من خلال إتباع سياسات نقدية ومالية متنوعة تتلاءم مع تحليل أسباب الاختلال وفيها يلي طرق المعالجة المتبعة في هذا الشأن:

- **المعالجة عن طريق آلية السوق:**

وهذه الطريقة لها ثلاثة شروط ترتبط بتطور النظريات الاقتصادية الرأسمالية التي تعالج الاختلال وفقا لمنظورها وهي:

- ثبات أسعار صرف العملات لأن عرض النقد يتكون من ذهب+عملة مغطاة بالذهب.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.
- مرونة الأسعار والأجور.

وهذه الشروط تمثل الأساس الذي تقوم عليه النظرية التقليدية التي سادت في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين و التي تقول في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي ذلك إلى دخول كميات من الذهب إلى الاقتصاد الوطني و سوف يرافق ذلك ارتفاع معدل عرض النقد في التداول كما يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالدول الأخرى و يترتب على ذلك انخفاض الصادرات نظرا لارتفاع سعرها

[1]– نفس المرجع السابق، ص 85–87.

في الخارج و ارتفاع الاستيرادات نظرا لانخفاض سعرها في الداخل و تستمر هذه العملية إلى أن يحدث التوازن في الميزان، أما في حالة حدوث عجز في الميزان فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب و يعني ذلك الاتجاه نحو ارتفاع قيمة الصادرات المحلية و انخفاض قيمة المستوردات و ارتفاع قيمتها محليا و في النتيجة سيؤدي ذلك إلى توازن الميزان.

- **المعالجة عن طريق الدخل:**

جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثرها على الصرف الأجنبي وبالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات وأهم شروط تطبيق هذه النظرية عي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل.

تقول النظرية إن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام العام (العمالة) و الإنتاج للبلد مما ينعكس على مستوى الدخل المتحقق و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية (الذي يعكس العلاقة الموجبة بين صادرات البلد من جهة و زيادة الدخل القومي من جهة أخرى بحيث أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي) فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية يواكبه زيادة في الأجور و من ثم الدخل الموزع مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى العودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، و العكس في حالة العجز، و لكن النظرية الكينزية تقول في حالة العجز إن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس نسبة انخفاض الإنفاق و الانخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي و يفترضون أن تدخل السلطات العامة من أجل إحداث تغير في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في الميزان، و هنا يتم استخدام السياسة المالية التي تقوم بدور هام من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب في حالة العجز فيمكن إجراء تخفيض في الإنفاق(فرض ضرائب على الدخل) و بسبب تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل و بالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، و هذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي و عندها سيعود الميزان إلى حالة التوازن.

- **المعالجة عن طريق المرونات:**

بعد أن ثبت أن هناك عيوب في النظريتين الكلاسيكية و الكينزية في تفسير الاختلال والمعالجة الاقتصادية لاعتمادها على فرضية ثبات أسعار الصرف(التي أصبحت جزءا من التاريخ بعد انهيار بروتن وودز عام 1971 وانتشار نظم الصرف العائمة ولمعالجة عيوب النظريتان المذكورتان تم استخدام نظرية المرونات التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصا إجراء تخفيض في قيمة العملة الذي سيؤدي إلى ارتفاع الصادرات والتأثير على سعر الصرف الأجنبي أو الطلب عليه) ومن ثم

التأثير على ميزان المدفوعات، ولنجاح سياسة تخفيض سعر العملة من قبل البلد الذي يعاني من الاختلال فإن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات و الاستيرادات الكلية ومدى القدرة الاستيعابية للاقتصاد(درجة الاستخدام السائدة في الاقتصاد ماليا – استخدام كامل أو وسط أو دون الوسط).

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى ميزان المدفوعات الذي يعرف أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وتتمثل أهميته في أنه يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

ويتكون ميزان المدفوعات من، حساب العمليات الجارية، حساب رأس المال، صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، حساب السهو والخطأ.

كما تطرقنا إلى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته، حيث أن التوازن يعني ضرورة توازنه من الناحية الحسابية بمعنى أن يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن، أما الاختلال يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين، ويمكن معالجة هذا الاختلال بثلاث طرق هي علاج الاختلال بالاعتماد على آلية قوة السوق، المعالجة عن طريق الدخل، المعالجة عن طريق المرونات.

الفصل الثالث:

إسهام الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

المبحث الأول:تحليل تطور الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطور الصادرات السلعية حسب مجموعة الاستعمال وتطور الصادرات السلعية حسب قطاع النشاط وصولا إلى تطور الصادرات السلعية حسب المناطق والدول العشرة الأوائل العميلة للجزائر.

المطلب الأول: تطور الصادرات السلعية حسب مجموعة الاستعمال خلال الفترة 2014-2019

شهدت قيمة الصادرات السلعية في الجزائر انخفاضًا خلال فترة 2014-2019 من 4917598.2 مليون دينار جزائري إلى 4271648.8 مليون جزائري، وانخفضت قيمة الصادرات السلعية سنة 2015 مقارنة بالنسبة لسنة2014إلى 3537186.7 مليون دينار جزائري، لتنخفض أكثر خلال سنة 2016 إلى 3277716.4 مليون دينار جزائري، لترتفع إلى 3928295.64 مليون دينار جزائري سنة 2017. وتميزت سنة 2018 بأكبر قيمة للصادرات السلعية خلال سنوات الفترة 2015-2019 ب 4889278.6 مليون دينار جزائري.

أما فيما يخص هيكل الصادرات السلعية حسب الاستعمال نلاحظ سيطرت الطاقة وزيوت التشحيم بنسبة 92.7% من مجموع قيمة الصادرات السلعية سنة 2019 حيث بلغت3960984.7 مليون دينار جزائري، بالرغم من انخفاض هذه النسبة من 95.8% سنة 2014، وتأتي فئة المنتجات نصف المصنعة في المرتبة الثانية بنسبة 5.5% أي بقيمة 235603.5 مليون دينار جزائري، وهذه النسبة أعلى من تلك المسجلة سنة 2014 حيث بلغت 3.5% واحتلت فئة المواد الغذائية، المشروبات، والتبغ المرتبة الثالثة بنسبة 1.1%، أي بقيمة 48686.5 مليون جزائري، وهذه النسبة أعلى من تلك المسجلة سنة 2014 حيث قدرت 0.5%، لتأتي فئة منتجات الخام وفئة التجهيزات الصناعية محتلة المرتبة الرابعة بنسبة 0.2%، وهذه النسبة تكون نفسها المسجلة 2014 بالنسبة لفئة منتجات الخام، وأعلى من تلك المسجلة سنة 2014 بالنسبة لفئة التجهيزات الصناعية حيث بلغت 0%، لتليها فئة بضائع المستهلكين بنسبة 0.1% أي بقيمة 4440.0 مليون دينار جزائري، هذه النسبة أعلى من تلك المسجلة في سنة 2014 التي بلغت 0%، أما بالنسبة لفئة المواد الأولية وفئة التجهيزات الزراعية فنسبتها هي 0%.

الجدول رقم 3-1: تطور الصادرات السلعية حسب مجموعة الاستعمال.

بالمليون دينار جزائري

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مواد غذائية ومشروبات، التبغ	26053.5	23585.5	35843.8	38727.80	43585.3	48686.5
الطاقة وزيوت التشحيم	4709622.4	3339435.1	3080035.2	3714143.90	4548111.3	3960984.7
مواد أولية	706.8	830.8	1112.2	1757.10	2051.0	1754.0
منتجات الخام	8111.2	9771.4	8126.1	6344.58	8722.4	9700.5
منتجات نصف مصنعة	170819.6	160421.4	144627.9	156415.27	272369.4	235603.5
تجهيزات زراعية	132.7	51.4	6.2	31.74	35.6	119.4
تجهيزات صناعية	1305.6	1940.5	5930.8	8619.33	10507.0	10360.1
بضائع المستهلكين	846.3	1150.6	2034.2	2255.93	3896.6	4440.0
المجموع	**4917598.2**	**3537186.7**	**3277716.4**	**3928295.64**	**4889278.6**	**4271648.8**

Source :ONS : Evolution des exportations de marchandises par groupe d'utilisation de 2014 à 2019, CollectionsStatistiques N° 220/ 2021, Série E: Statistiques Economiques N° 107, Alger, 2022, P. 60. Récupéré sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/c.echanges-exterieur2014-2019.pdf (16/03/2023)

الجدول رقم 3-2 : هيكل الصادرات السلعية حسب قطاع الاستعمال.

(ب %)

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مواد غذائية ومشروبات، التبغ	0.5	0.7	1.1	1.0	0.9	1.1
الطاقة وزيوت التشحيم	95.8	94.4	94.0	94.5	93.0	92.7
مواد أولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
منتجات الخام	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2
منتجات نصف مصنعة	3.5	4.5	4.4	4.0	5.6	5.5
تجهيزات زراعية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
تجهيزات صناعية	0.0	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
بضائع المستهلكين	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Sources :ONS, op.cit., P. 60.

المطلب الثاني: تطور الصادرات السلعية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2014-2019.

يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات بنسبة 92.7% من مجموع قيمة الصادرات السلعية سنة 2019، أي بقيمة 3960984.7 مليون دينار جزائري، بالرغم من انخفاض النسبة من 95.8 سنة 2014، ويأتي قطاع الكيمياء، المطاط والبلاستيك في المرتبة الثانية بنسبة 4.8%، أي بقيمة 207073.7 مليون دينار جزائري، وهذه النسبة أعلى من تلك المسجلة سنة 2014 حيث قدرت 3.3%، ليأتي بعدها قطاع الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت المرتبة الثالثة بنسبة 0.9% أي بقيمة 38042.9 مليون دينار جزائري، وهذه النسبة أعلى

من التي تم تسجيلها سنة 2014 حيث بلغت 0.4%، ويأتي قطاع الصناعات الحديدية بنسبة 0.7%، أي ما يقارب 28441.1 مليون دينار جزائري، هذه النسبة أعلى من المسجلة سنة 2014 والتي بلغت 0.1%، يليها قطاع الزراعة والصيد البحري بنسبة 0.3% أي ما يعادل 11933.9 مليون دينار جزائري، وقطاع مواد البناء و الخزف والزجاج بنسبة 0.3% بقيمة 11104.4 مليون دينار جزائري، وهذه النسبة أعلى من تلك المسجلة سنة 2014 حيث قدرت 0.1% بالنسبة للمناجم و المقالع 0.2%، أي بقيمة 8313.8 مليون دينار جزائري، بعدها قطاع صناعة الخشب، الفلين والورق بنسبة 0.1% أي بقيمة 3427.4 مليون دينار جزائري، باقي القطاعات الأخرى نسبة معدومة.

الجدول رقم 3-3 : تطور الصادرات حسب قطاع النشاط.

بالمليون دينار جزائري

مدونة قطاع النشاط(NSA)	التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019
NSA01	الزراعة، الصيد البحري، الصيد	4571.4	5519.2	6053.2	8519.7	11004.7	11933.9
NSA02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA03	المحروقات	4709622.4	3339435.1	3080035.2	3714143.9	4548111.3	3960984.7
NSA04	المناجم والمقالع	7886.6	9582.3	7931.0	6134.3	8428.0	8313.8
NSA05	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	3436.0	3784.7	6563.2	1723.1	20728.3	28441.1
NSA06	مواد البناء، الخزف، الزجاج	1656.5	1427.0	1831.3	3604.0	7987.2	11104.4
NSA07	البناء، الأشغال العمومية	0.0	0.0	0.0	0.0	8.9	18.0
NSA08	كيمياء، مطاط، بلاستيك	164157.2	155111.1	141143.0	148782.9	253393.4	207073.7
NSA09	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	21751.5	18440.9	30357.1	30786.3	33681.0	38042.9
NSA10	الصناعات النسيجية	53.8	195.4	214.0	421.1	1094.7	143802
NSA11	صناعة الجلود والأحذية	2286.3	1728.5	1246.5	1597.2	1300.2	688.5
NSA12	صناعة الخشب، الفلين، الورق	2072.7	1876.7	2256.9	3396.5	3416.8	3427.4
NSA13	صناعات مختلفة	103.7	85.7	35.0	86.5	122.1	182.2
المجموع		**4917598.2**	**3537186.5**	**3277716.4**	**3928295.6**	**4889278.6**	**4271648.8**

Sources :ONS, op.cit., P. 66.

الجدول رقم 3-4 : هيكل الصادرات حسب قطاع النشاط.

(ب%)

مدونة قطاع النشاط(NSA)	التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019
NSA01	الزراعة، الصيد البحري، الصيد	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
NSA02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA03	المحروقات	95.8	94.4	94.0	94.5	93.0	92.7
NSA04	المناجم والمقالع	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2
NSA05	الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	0.1	0.1	0.2	0.3	0.4	0.7
NSA06	مواد البناء، الخزف، الزجاج	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2	0.3
NSA07	البناء، الأشغال العمومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA08	كيمياء، مطاط، بلاستيك	3.3	4.4	4.3	3.8	5.2	4.8
NSA09	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	0.4	0.5	0.9	0.8	0.7	0.9
NSA10	الصناعات النسيجية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA11	صناعة الجلود والأحذية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
NSA12	صناعة الخشب، الفلين، الورق	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
NSA13	صناعات مختلفة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	المجموع	100	100	100	100	100	100

Sources :ONS, op.cit., P.66.

المطلب الثالث: تطور الصادرات السلعية حسب المناطق والدول العشرة الأوائل العميلة للجزائر خلال الفترة 2014-2019.

يلاحظ هيمنة دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 57.3% من مجموع قيمة الصادرات السلعية سنة 2019، أي بقيمة 2449564.9 مليون دينار جزائري، وذلك بالرغم من انخفاض هذه النسبة من 63.5% سنة 2014، وتأتي دول آسيا في المرتبة الثانية بنسبة 16.6% أي بقيمة 706963.0 مليون دينار جزائري، وهذه النسبة أعلى من تلك المسجلة سنة 2014 حيث بلغت 10%. واحتلت دول أمريكا الشمالية المرتبة الثالثة بنسبة 6.2%، حيث بلغت 266897.7مليون دينار جزائري، بالرغم من انخفاض هذه النسبة المسجلة في 2014 من 10.1%، وتأتي بعدها الدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الرابعة بنسبة 6%، أي بقيمة 258305.9 مليون دينار جزائري، هذه النسبة أعلى من تلك المسجلة سنة 2014 حيث بلغت 4.4%، لتأتي دول المغرب العربي بنسبة 5.2% أي ما يقارب 221099.2 مليون دينار جزائري، هذه النسبة أعلى من النسبة المسجلة سنة 2014 التي قدرت 4.9%، تتبعها دول أمريكا اللاتينية بنسبة 4.6% أي ما يعادل 197411.5 مليون دينار جزائري، بالرغم من انخفاض هذه النسبة من 5.1% سنة 2014، لتأتي بعدها الدول العربية بنسبة 2.4%، أي بقيمة 102681.1 مليون دينار جزائري، وهي أعلى من تلك المسجلة سنة

2014 حيث بلغت 1.0%، وتأتي دول أفريقيا بنسبة 0.3%، أي بقيمة 13366.9 مليون دينار جزائري حيث قدرت سنة 2014 ب 0.2%، أما بقية العالم بنسبة 1.3%، أي بقيمة 55358.5 مليون دينار جزائري.

الجدول رقم 3-5 : تطورالصادرات السلعية حسب المناطق

بالمليون دينار جزائري

المناطق	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاتحاد الأوروبي	3157764.0	2343477.1	1879792.0	2273367.9	2806500.2	2449564.9
دول أوروبية أخرى	218115.7	191455.5	159686.4	216501.7	299226.5	258305.9
أمريكا شمالية	498255.5	290157.2	564671.4	461683.9	508649.5	266897.7
أمريكااللاتينية	250297.2	172710.7	217495.7	283647.7	315130.0	197411.5
المغرب العربي	239709.4	158123.5	128095.7	142079.1	195416.4	221099.2
دول عربية	49749.0	58326.6	43254.3	87278.4	90033.5	102681.1
إفريقيا	9576.0	8339.5	7798.4	13474.8	15520.0	13366.9
أسيا	494009.8	306313.3	257697.3	429145.3	629550.5	706963.0
باقي دول العالم	121.6	8283.2	19225.2	21117.0	29252.1	55358.5
المجموع	**4917598.2**	**3537186.7**	**3277716.4**	**3928295.6**	**4889278.6**	**4271648.8**

Sources :ONS, op.cit., P. 61.

الجدول رقم 3-6 : هيكل الصادرات السلعية حسب المناطق(ب%)

المناطق	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاتحاد الأوروبي	63.5	66.3	57.4	57.9	57.4	57.3
دول أوروبية أخرى	4.4	5.4	4.9	5.5	6.1	6.0
أمريكا شمالية	10.1	8.2	17.2	11.8	10.4	6.2
أمريكا اللاتينية	5.1	4.9	6.6	7.2	6.4	4.6
المغرب العربي	4.9	4.5	3.9	3.6	4.8	5.2
الدول العربية	1.0	1.6	1.3	2.2	1.8	2.4
إفريقيا	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3
أسيا	10.0	8.7	7.9	10.9	12.9	16.6
باقي دول العالم	0.0	0.2	0.6	0.5	0.6	1.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Sources : ONS, op.cit., P. 61.

أما بالنسبة للدول العشرة الأوائل العميلة وبسبب تغيير قائمة الدول أو ترتيبها من سنة إلى أخرى فسوف نركز فقط على الدول العشرة الأوائل لسنة 2019.

حيث يلاحظ أن فرنسا تستحوذ على 13.7% من الصادرات السلعية الإجمالية أي ما يبلغ 587280.7 مليون دينار جزائري، ثم تليها إيطاليا بنسبة 12.8% أي بقيمة 547802.5 مليون دينار جزائري، وتأتي بعدها إسبانيا بنسبة 11.4% أي ما يعادل 485182.8 مليون دينار جزائري، لتليها بعد ذلك بريطانيا بنسبة 6.3% أي بقيمة 270121.8 مليون دينار جزائري، ثم أمريكا 6.1% أي ما يقارب 259124.9 مليون دينار جزائري، تأتي بعدها تركيا بنسبة 5.9% أي ما يبلغ249959.0مليون دينار جزائري، ثم الصين 4.7% أي ما يعادل 201519.8 مليون دينار جزائري، ثم تأتي هولندا 4.5% أي 192216.2 مليون دينار جزائري، بعدها تأتي الهند بنسبة 4.4% أي بقيمة 188593.7 مليون دينار جزائري، بعدها تأتي كوريا بنسبة 3.9% أي ما يعادل 167301.4 مليون دينار جزائري.

الجدول رقم 3-7 : تطور هيكل أكبر عشر دول عميلة للجزائر.

البلدان	2014	%	البلدان	2015	%	البلدان	2016	%
اسبانيا	745368.7	15.2	اسبانيا	626649.8	17.7	ايطاليا	569199.2	17.4
ايطاليا	648042.9	13.2	ايطاليا	535074.1	15.1	اسبانيا	423938.3	12.9
فرنسا	543223.6	11.0	فرنسا	465412.6	13.2	أمريكا	4225518.4	12.9
بريطانيا	431813.3	8.8	بريطانيا	247013.5	7.0	فرنسا	374183.8	11.4
هولندا	398870.6	8.1	أمريكا	224723.4	6.4	برازيل	176624.2	5.4
أمريكا	377289.2	7.7	هولندا	200281.3	5.7	هولندا	160741.8	4.9
برازيل	216816.9	4.4	تركيا	183659.2	5.2	تركيا	146900.8	4.5
تركيا	206547.7	4.2	البرازيل	150636.0	4.3	كندا	142153.0	4.3
صين	149223.2	3.0	بلجيكا	101603.3	2.9	بريطانيا	115984.4	3.5
بلجيكا	145805.1	3.0	برتغال	92704.3	2.6	بلجيكا	107900.1	3.3

Sources: ONS, op.cit., P. 87.

الجدول رقم 3-8 : (تكملة) تطور هيكل أكبر عشر دول عميلة للجزائر.

البلدان	2017	%	البلدان	2018	%	البلدان	2019	%
ايطاليا	628404.6	16.0	ايطاليا	703783.6	14.4	فرنسا	587280.7	13.7
فرنسا	494598.2	12.6	اسبانيا	591253.8	12.1	ايطاليا	547802.5	12.8
اسبانيا	458048.9	11.7	فرنسا	586258.8	12.0	اسبانيا	485182.8	11.4
أمريكا	387113.6	9.9	أمريكا	471512.4	9.6	بريطانيا	270121.8	6.3
برازيل	237539.1	6.0	بريطانيا	318423.6	6.5	أمريكا	259124.9	6.1
هولندا	212475.8	5.4	تركيا	276000.5	5.6	تركيا	249959.0	5.9
تركيا	205066.3	5.2	برازيل	262380.1	5.4	الصين	201519.8	4.7
بريطانيا	179292.7	4.6	هولندا	248414.7	5.1	هولندا	192216.2	4.5
برتغال	106694.0	2.7	الهند	178607.4	3.7	الهند	188593.7	4.4
بلجيكا	102762.8	2.6	الصين	148954.5	3.0	كوريا	167301.4	3.9

Sources: ONS, op.cit., P. 87.

المبحث الثاني: أثر الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2019 وسبل ترقية هذه الصادرات

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019 وسبل ترقية الصادرات السلعية خارج المحروقات في الجزائر.

المطلب الأول: أثر الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

سجل رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2019 عجزاً مستمراً. ففي سنة 2014 بلغت قيمة العجز 5.88 مليار دولار، وفي سنة 2015 تعمق العجز أكثر حيث بلغ 27.54 مليار دولار، وانخفضت قيمة العجز خلال السنوات الثلاثة اللاحقة إلى 26.03 مليار دولار، 21.76 مليار دولار و15.82 مليار دولار خلال سنوات 2016، 2017 و2018 على التوالي، وفي سنة 2019 ارتفعت قيمة العجز إلى 16.93 مليار دولار.

أما عن أسباب هذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات فيمكن البحث عنه من خلال تحليل مختلف مكونات هذا الميزان كما يلي:

- الرصيد الجاري الخارجي: سجل الرصيد الجاري الخارجي خلال الفترة 2014-2019 عجزاً مستمراً. ففي سنة 2014 بلغت قيمة العجز 9,28 مليار دولار، وفي سنة 2015 تعمق العجز أكثر حيث بلغ 27,29 مليار دولار، وانخفضت قيمة العجز خلال السنوات الثلاثة اللاحقة إلى 26,22 مليار دولار، 22,10 مليار دولار و16,91 مليار دولار خلال سنوات 2016، 2017 و2018 على التوالي، وفي سنة 2019 ارتفعت قيمة العجز إلى 16.95 مليار دولار.

أما عن أسباب العجز في الرصيد الجاري الخارجي فيمكن البحث عنه من خلال تحليل مختلف مكونات هذا الرصيد كما يلي:

الميزان التجاري: سجل رصيد موجب خلال سنة 2014 بلغ 0,46 مليار دولار لكن خلال السنوات اللاحقة سجل عجزا مستمرا ففي سنة 2015 بلغت قيمته 18,08 مليار دولار وارتفع العجز في 2016 ليصبح 20,13 مليار دولار، وفي سنة 2017 انخفض العجز حيث بلغ 14,41 مليار واستمر العجز في

الانخفاض في السنة الموالية 2018 إلى 7,46 مليار دولار وفي سنة 2019 ارتفعت من جديد قيمة العجز إلى 9,32 مليار دولار.

أما عن أسباب العجز في الميزان التجاري فيمكن البحث عنه من خلال تحليل مكوناته:

الصادرات السلعية: في سنة 2014 بلغت قيمتها 60,13 مليار دولار إلا أنها انهارت في سنة 2015 بقيمة كبيرة حيث سجلت 34,57 مليار دولار وفي السنة الموالية 2016 انخفضت إلى 29,31 مليار دولار لترتفع مرة أخرى خلال السنوات اللاحقة 2017،2018 إلى 34,57 مليار دولار، 41,11 مليار دولار على التوالي.

أما عن أسباب الانخفاض في الصادرات السلعية فيمكن البحث عنه من خلال تحليل ما يلي:

صادرات المحروقات: مقارنة بسنة 2013 أين سجلت إيرادات الصادرات من المحروقات 63.82 مليار دولار[1]، انخفضت قيمة هذه الإيرادات في سنة 2014 إلى 58,46 مليار دولار أما في سنة 2015 فقد حقق رصيدها انهيار كبير بلغ 33,08 مليار دولار و في سنة 2016 انخفضت قيمتها حيث بلغت 27,92 مليار دولار، لترتفع في السنتين اللاحقتين إلى 33,20 مليار دولار و 38,90 مليار دولار خلال السنتين 2018,2017 و في سنة 2019 انخفضت قيمتها لتبلغ 33,24 مليار دولار.

وتميزت الفترة 2014-2019 بانخفاض أسعار النفط ما أثر على إيرادات الصادرات من المحروقات، حيث يلاحظ انخفاض متوسط سعر النفط الجزائري إلى أقل من 100 دولار للبرميل ابتداءا من شهر سبتمبر من سنة 2014، واستمر الإنخفاض خلال الأشهر التالية من نفس السنة ليصل إلى 62.93 دولار للبرميل.

[1] بنك الجزائر: النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 33، الجزائر، مارس 2016، ص 15.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/03/Bulletin_33a.pdf

الشكل رقم 3-1 : تطور متوسط سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) دولار/برميل خلال الفترة جانفي – ديسمبر 2014

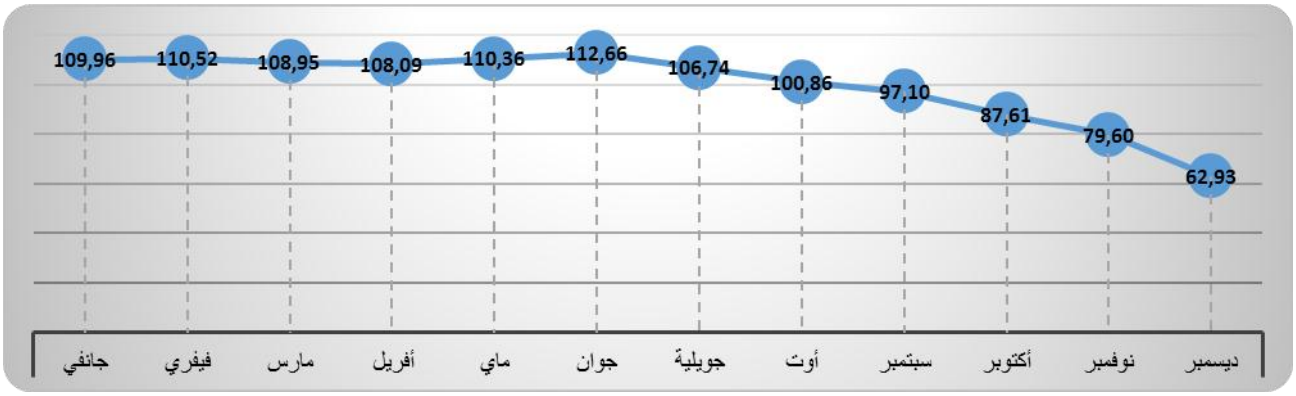

المصدر: تم الإعداد إستنادا إلى المعطيات في:

OPEC: OPEC bulletin, Vol XLVI, No1, January/February 2015, P. 61. Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB01_022015.pdf

وبلغ متوسط سعر النفط الجزائر الفوري 52.79 دولار للبرميل سنة 2015، لينخفض إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016، لكنه شهد ارتفاعا خلال سنتي 2017 و2018 إلى 54.12 دولار للبرميل و71.44 دولار للبرميل، وفي سنة 2019 عاود الإنخفاض إلى 64.49 دولار للبرميل.

الشكل رقم 3-2 : تطور متوسط سعر النفط الجزائري الفوري (صحاري بلند) دولار/برميل خلال الفترة 2015-2019

المصدر: تم الإعداد إستنادا إلى المعطيات في:

OPEC: Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2020, P. 66. Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB_2020.pdf

الصادرات السلعية الأخرى: في سنة 2014 سجلت قيمة ضعيفة جدا بلغت 1,67 مليار دولار واستمرت في الانخفاض في السنوات اللاحقة إلى 1,48 مليار دولار، 1,39 مليار دولار و1,37 مليار دولار خلال السنوات 2015،2016،2017، لترتفع في سنة 2018 إلى 2,22 مليار دولار وتعاود الانخفاض في سنة 2019 إلى 2,07 مليار دولار.

الواردات السلعية: سجلت الواردات السلعية خلال سنوات الفترة 2014-2019انخفاضا مستمرا حيث سجلت 59,67 مليار دولار، 52,65 مليار دولار، 49,44 مليار دولار، 48,98 مليار دولار، 48,57 مليار دولار و44,57 مليار دولار على التوالي.

صافي خدمات خارج دخل العوامل: سجلت في سنة 2014 عجزا بلغ 8,14 مليار دولار و انخفض العجز في السنتين المواليتين 2015،2016 حيث بلغ 7,52 مليار دولار، 7,34 مليار دولار على لتوالي ليعاود الارتفاع في السنتين اللاحقتين 2017،2018 ليبلغ 8,18 مليار دولار، 8,26 مليار دولار على التوالي و في سنة 2019 عاود الانخفاض من جديد إلى 6,36 مليار دولار.

صافي دخل العوامل: سجل في سنة 2014 عجزا بلغت قيمته 4,81 مليار دولار و انخفض العجز في السنتين اللاحقتين 2015،2016 حيث بلغ 4,45 مليار دولار، 1,57 مليار دولار على التوالي ليعاود الارتفاع في السنتين اللاحقتين 2016،2017 ليبلغ 2,59 مليار دولار، 4,60 مليار دولارو في سنة 2019 عاود الانخفاض من جديد إلى 4,28 مليار دولار.

- رصيد حساب رأس المال: يلاحظ أنه تميز برصيد موجب لكنه طفيف خلال جميع سنوات الفترة 2014-2019 ما عدا سنة 2015 حيث بلغ العجز 0,25 مليار دولار.

الجدول رقم 3-9 : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد الجاري الخارجي	**-9,28**	**-27,29**	**-26,22**	**-22,10**	**-16,91**	**-16,95**
الميزان التجاري	**0,46**	**-18,08**	**-20,13**	**-14,41**	**-7,46**	**-9,32**
الصادرات	60,13	34,57	29,31	34,57	41,11	35,31
المحروقات	58,46	33,08	27,92	33,20	38,90	33,24
صادرات أخرى	1,67	1,48	1,39	1,37	2,22	2,07
الواردات	-59,67	-52,65	-49,44	-48,98	-48,57	-44,63
صافي خدمات خارج دخل العوامل	**-8,14**	**-7,52**	**-7,34**	**-8,18**	**-8,26**	**-6,36**
دائن	3,55	3,48	3,43	3,00	3,27	3,32
مدين	-11,70	-11,00	-10,78	-11,18	-11,52	-9,68
صافي دخل العوامل	**-4,81**	**-4,45**	**-1,57**	**-2,59**	**-4,60**	**-4,28**
دائن	3,23	2,19	2,42	2,26	1,15	1,01
مدين	-8,05	-6,64	-3,99	-4,86	-5,75	-5,29
دفع الفوائد	-0,04	-0,12	-0,03	-0,04	-0,04	-0,07
أخرى	8,00	-6,52	-3,97	-4,81	-5,70	-5,22
تحويلات صافية	3,22	2,77	2,82	3,09	-2,05	3,00
رصيد حساب رأس المال	**3,40**	**-0,25**	**0,19**	**0,33**	**1,09**	**0,03**
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الاستثمار المباشر(الصافي)	1,53	-0,69	1,59	1,21	0,62	1,35
رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	0,52	-0,46	0,64	-0,07	0,15	-0,07
السحب	5,95	4,82	5,13	4,00	0,32	0,24
الإهتلاك	-5,20	-5,28	-4,49	-4,07	-0,17	-0,32
القروض قصيرة الأجل و أخطاء سهو	**1,36**	**0,90**	**-2,04**	**-0,81**	**0,32**	**-1,25**
الرصيد الإجمالي	**-5,88**	**-27,54**	**-26,03**	**-21,76**	**-15,82**	**-16,93**

المصدر:

- معطيات 2014: بنك الجزائر: النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 34، الجزائر، جوان 2016، ص 15.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/03/Bulletin_34a.pdf
- معطيات 2015-2017:بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم42، الجزائر، جوان 2018 ص 15.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/bulletin_42a.pdf
- معطيات 2018-2019: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 50، الجزائر، جوان 2022، ص 15.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/Bulletin_50a.pdf

المطلب الثاني: سبل ترقية الصادرات السلعية خارج المحروقات في الجزائر:

في الواقع هناك العديد من السبل التي يُمكن إتباعها لتشجيع الصادرات السلعية خارج المحروقات في الجزائر، ومن ثم تحسين مساهمتها في أداء ميزان المدفوعات، وفي هذا الصدد نتناول السبيلين التاليين:

1- توفير مناخ استثماري ملائم للاستثمار:

يُقصد بمناخ الإستثمار "مجمل الأوضاع والظروف الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الإستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الإستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال."[1]

وتتعدد العوامل المؤثرة على المناخ الإستثماري:

- **العوامل السياسية والأمنية:** إن العوامل السياسية تؤثر سلباً أو إيجاباً في عملية جذب أو طرد المشروعات الإستثمارية، وهذه العوامل مرتبطة بالنظام السياسي القائم في البلد، فالأنظمة الحرة تشكّل عوامل جذب للإستثمارات، والأنظمة المتسلطة تشكّل عوامل طرد لها. كما أن الإستقرار الأمني يشكّل عامل جذب للإستثمارات، والإضطرابات الأمنية تشكّل عامل طرد لها؛
- **العوامل الإقتصادية:** حيث ترتبط العوامل الإقتصادية بنمط النظام الإقتصادي الموجود في البلد، فالنظام الإقتصادي الحر يمثل مناخاً ملائماً للإستثمارات (عامل جذب) نتيجة لحرية تدفق رأس المال من وإلى البلد الذي ستقام فيه المشروعات الإستثمارية، أما نظام الإقتصاد الموجه فلا يوفر مناخاً ملائماً للإستثمارات (عامل طرد)، وذلك بسبب القيود أمام الإستثمار تحت مسميات مختلفة؛
- **العوامل الإجتماعية:** ويقصد بالعوامل الإجتماعية القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، فإذا كان المشروع الإستثماري المقترح ينسجم مع هذه العوامل الإجتماعية فإن ذلك يعني أن المناخ الإستثماري مناسب، وهو عامل جذب، أما إذا كان المشروع الإستثماري يتعارض مع العوامل الإجتماعية فهذا يعني أن المناخ الإستثماري غير مناسب لإقامة المشروع؛
- **العوامل الإدارية:** ويقصد بها مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الإستثمارية، فإذا كانت الإجراءات الإدارية تتسم بالسهولة والوضوح عندها نستطيع القول أن العوامل الإدارية تشكّل عامل جذب للإستثمارات، أما إذا كانت الإجراءات الإدارية معقدة وغير واضحة وتأخذ وقت طويل عندها نقول أن العوامل الإدارية تشكّل عامل طرد للإستثمارات؛

[1] مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 15. (https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/07/Climate-A-2011_Ar.pdf).

- **السياسة النقدية:** ويقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي للتأثير في عرض النقد وذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم وإعادة الخصم، الإحتياطي الإلزامي، معدلات الفائدة)، فإذا كانت السياسة النقدية توسعية فهي تمثل عامل جذب للإستثمارات، أما إذا كانت السياسة النقدية إنكماشية فهي تمثل عامل طرد للإستثمارات؛

- **السياسة المالية:** إذا كانت السياسة المالية (السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام) تتميز بالوضوح والعدالة في التطبيق، بالإضافة إلى منح إعفاءات وتسهيلات للمستثمرين، فإن ذلك يساعد على جذب الإستثمارات، والعكس صحيح؛

- **العلاقات التجارية والدولية:** ويقصد بها الإتفاقيات الثنائية (وحتى الإتفاقيات متعددة الأطراف) بين البلد المعني والدول الأخرى، فكلما زادت الإتفاقيات الموقعة بين البلد المعني والدول الأخرى، كان ذلك مؤشراً على الإنفتاح الإقتصادي لهذا البلد وتعززت عوامل الجذب للإستثمارات، والعكس صحيح؛

- **السياسات السعرية:** ويقصد بها مدى تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات في البلد، فكلما كان تدخل الدولة واسعاً في تحديد أسعار السلع والخدمات، كان ذلك عامل طرد للإستثمارات، وإذا كانت الأسعار تتحدد بقوى السوق، كان ذلك عامل جذب للإستثمارات؛

- **مؤشرات الإقتصاد القومي:** وأهم هذه المؤشرات: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الصادرات، معدل العائد على الإستثمارات، حجم الإحتياطيات من العملات الأجنبية، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ومعدل البطالة والتضخم.[1]

2- ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

يُعتبر هدف ترقية الصادرات أحد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول من وراء تشجيعها لتأسيس وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لأهمية عملية التصدير في تصريف الفائض من الإنتاج وتنويع مصادر العملة الصعبة.

وليس من السهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتنافس بفعالية في الأسواق العالمية والإقليمية، وبل حتى في الأسواق المحلية، ومحاولات التصدير بدون دراية وموارد مالية ضخمة كثيراً ما

[1]- د. ريغي هشام: محاضرات وتطبيقات في مادة التقييم المالي للمشاريع، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى، طور الماستر، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-، السنة الجامعية 2020-2021، ص ص 11-12.

[2]- د. ريغي هشام: بناء إقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأسباب وسبل التحقيق، الملتقى الوطني بتقنية التحاضر عن بعد حول الإقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الإقتصادي - تقييم لواقع التنويع الإقتصادي في ظل السياسات الإقتصادية الكلية-، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة، 14 نوفمبر 2021، ص ص 14-15.

يكون مصيرها الفشل، وقد تعرّض إستقرار المؤسسات للخطر. ويتعين على الشركات الراغبة في التصدير تحديد أسواق أجنبية مناسبة والإتصال بالموزعين المحليين وإستبيان بدقة أفضليات المستهلكين وتعديل جودة وأسعار منتجاتها طبقا لذلك، ومن دون عرض طائفة شاملة من المنتجات يصعب بلوغ مستوى مهم من الصادرات.

وفي الوقت الذي عانت فيه كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدهور قدرتها التنافسية حتى في الدول المتقدمة، وجدت مؤسسات أخرى طرقاً عززت بها فعلياً موقعها في السوق العالمية، وهذه الطرق تضمنت الإستراتيجيات التاليةالتالية:

إستراتيجية الإبتكار: يتجسد أهم مصدر للمعرفة والإبتكار في الإقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير. فعلى الرغم من أن الإستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حتى في الدول المتقدمة، فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع الإستفادة منها بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك الموجودة في الدول المتقدمة، وتتضمن تلك المصادر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري، وقوة عاملة ماهرة.

إستراتيجية تقنية المعلومات: يمكن أن يلعب تطبيق تقنية المعلومات الحديثة وتبنيها دوراً فعالاً في خفض التكاليف، إذ تستطيع شبكة الانترنت ومعالج البيانات أن يساعدا في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم والإستثمارات الضخمة في مجالات مثل تصميم المنتجات، والتسويق، والاتصالات التي تحد من القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إستراتيجية الأسواق المحددة: يؤدي الإندفاع نحو الأسواق الكبيرة إلى عدم حصول العديد من شرائح السوق الصغيرة على ما تستحق من إنتباه. وتوفر هذه الأسواق فرصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مستوى ملائماً من التقنية، إلى جانب المرونة وسرعة التحرك الضرورية لخدمة أسواق محدودة نسبياً ولكنها متنوعة جغرافياً.وقد كانت هذه هي الإستراتيجة التي تبنتها المنشآت الألمانية الصغيرة والمتوسطة التي ركزت على سوق محددة محدودة توفرت لها فيها ميزة تنافسية، ثم ركزت كل مواردها في المحافظة على الريادة في هذه السوق التي تتطلب أن يتسم الإنتاج والعمليات بمستوى عالٍ من القدرة على تكييف المنتجات حسب إحتياجات الزبائن والتفاعل معهم.

إقامة الشبكات: تقيم الشركة هنا شبكة من العلاقات مع الشركات الأخرى الكبيرة أو الصغيرة من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الربط الرسمية وغير الرسمية مثل التعاقد من الباطن.

التجمعات الصناعية: في إستراتيجية تكوين التجمعات، تستفيد المنشآت من الربط مع المنشآت القريبة منها جغرافياً، ويتيح لها ذلك جني مزايا وفورات الحجم (مثال لذلك مجالات الإنتاج والتسويق المشترك)، والإستفادة من فوائض المعرفة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تطور الصادرات السلعية حسب مجموعة الاستعمال وحسب قطاع النشاط وصولا إلى تطور الصادرات السلعية حسب المناطق والدول العشرة الأوائل العميلة للجزائر خلال الفترة 2014-2019 حيث تم صياغتها على شكل جداول ومن ثم تحليل نتائجها.

كما تم التطرق إلى تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال هذه الفترة حيث تم صياغته على شكل جدول ومن ثم تحليله،كما تطرقنا إلى سبل ترقية الصادرات السلعية خارج المحروقات في الجزائر والتي من بينهاتوفير مناخ استثماري ملائم للإستثمار وترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خـــاتمـة

تناولنا في هذه الدراسة بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية، الصادرات وميزان المدفوعات، ثم بحثنا عن دور الصادرات السلعية خارج المحروقات في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.

1- الإجابة على الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه، يمكننا الإجابة على فرضياته كما يلي:

- **الفرضية الأولى** تم التحقق من صحتها.فالصادرات تنطوي على العديد من الفوائد نذكر منها:
  - يعتبر أحد العوامل الأساسية في للتنمية الاقتصادية.
  - وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة.
  - طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة.
- **الفرضية الثانية** تم التحقق من صحتها. فميزان المدفوعات يعتبر مؤشرا جيدا لتقييم البعض من جوانب الأداء الاقتصادي مثل أنه يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدول من ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.
- **الفرضية الثالثة** تم التحقق من صحتها. فالصادرات السلعية خارج المحروقات تساهم بشكل ضعيف جدا في أداء ميزان المدفوعات بالنظر إلى قيمتها الضعيفة، فخلال فترة الدراسة 2014-2019 سجلت قيمة الصادرات خارج المحروقات أقصى قيمة لها سنة 2019 وهي 2.07 مليار دولار فقط.

1- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

- تُعتبر الصادرات مهمة بالنسبة للدول للعديد من الإعتبارات؛
- يُعتبر ميزان المدفوعات مؤشرا جيداً تستخدمه مختلف الدول لتقييم بعض من جوانب وضعها الإقتصادي؛
- تهيمن الصادرات من المحروقات على الصادرات السلعية للجزائر، في حين أن الصادرات السلعية خارج المحروقات ضئيلة جدا؛
- تميز رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر بعجز دائم خلال جميع سنوات الفترة 2014-2019؛
- الصادرات السلعية خارج المحروقات تساهم بشكل ضعيف جداً في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر؛
- هناك العديد من السبل التي يمكن من خلالها ترقية الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات منها توفير مناخ استثماري ملائم للاستثمار وترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

التوصيات والإقتراحات:

على أساس النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقدم عدد من التوصيات والإقتراحات:

- إعطاء عناية أكبر من طرف الدولة لتحفيز وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ينبغي البحث عن سبل أخرى لترقية الصادرات السلعية خارج المحروقات؛
- ينبغي التنويع في الصادرات السلعية خارج المحروقات؛
- توجيه الشباب المقاول نحو الأنشطة المتعلقة بالتصدير ؛
- بالإضافة إلى ضرورة ترقية الصادرات السلعية خارج المحروقات، ينبغي أيضا ترقية الصادرات من الخدمات؛
- ضرورة العمل على التحسين الدائم لمختلف مكونات ميزان المدفوعات في الجزائر لتحقيق التوازن أو الفائض فيه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1) محمود حسين الوادي، الدكتور كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي" تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1427/2007.

2) عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

3) جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، الطبعة العربية الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن،2013،ص 11.

4) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

5) حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

6) محمد طاقة، الدكتور محمد زيود، وليد أحمد صافي، حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

7) شريف علي الصوص، التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

8) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية و التطبيق)، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن، عمان، 2014.

9) جاسم محمد، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1434/2013.

10) عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2005.

11) شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، صالح طاهر الزرقان، عبد الله يوسف سعادة، التمويل الدولي(ونظريات التجارة الخارجية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1433/2012.

12) دكتور دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

13) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

14) عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي"مدخل حديث"،الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1436/2015.

15) سعيد سامي الحلاق، محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

16) مصطفى صالح سلامة، الإدارة الدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 1431/2010.

- **المذكرات:**

1) ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجيستر، جامعة وهران، 2014/2013.

2) بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مذكرة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012.

3) حمشة عبد الحميد، دور تحليل التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

- **التقارير:**

1) صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي: نموغير متوازن: عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واشنطن، أفريل 2015، ص 28. تم الاسترداد من

https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/_texta.ashx

- **مواقع من الأنترنت:**

1) معطيات 2014: بنك الجزائر: النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 34، الجزائر، جوان 2016.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/03/Bulletin_34a

2) معطيات 2015-2017:بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم42، الجزائر، جوان 2018.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/bulletin_42a

3) معطيات 2018-2019: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 50، الجزائر، جوان 2022.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/Bulletin_50a

- **المطبوعات البيداغوجية:**

1) ريغي هشام: محاضرات وتطبيقات في مادة التقييم المالي للمشاريع، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى، طور الماستر، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–، السنة الجامعية 2020-2021.

- **الملتقيات الوطنية:**

1) ريغي هشام: بناء إقتصادي جزائري مرتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأسباب وسبل التحقيق، الملتقى الوطني بتقنية التحاضر عن بعد حول الإقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الإقتصادي – تقييم لواقع التنويع الإقتصادي في ظل السياسات الإقتصادية الكلية–، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة، 14 نوفمبر 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1)-ONS: Evolution des exportations de marchandises par groupe d'utilisation de 2014 à 2019, Collections Statistiques N° 220/ 2021, Série E: Statistiques Economiques N° 107, Alger, 2022.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/c.echanges-exterieur2014-2019.pdf

2)-OPEC: OPEC bulletin, Vol XLVI, No1, January/February 2015, Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB01_022015.pdf

3)- :OPEC: Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2020, Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB_2020.pdf